موافقات ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي في كتابه شرح المقدمة (الكافية) في علم الإعراب

د/ نوها جاد المولى علي جاد المولى (*)

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز المسائل التي كان فيها ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) موافقًا لآراء المذهب الكوفي موافقةً ضمنية في كتابه شرح المقدمة (الكافية) في علم الإعراب، وأنه لم يكن متعصبًا لمذهب نحوي بعينه، بل كان يختار من تلك الآراء ما قويت حجته، وصحت أدلته؛ لذلك ذيلت كل مسألة من مسائل هذا البحث بتعقيب أظهر فيه رأيي في موافقات ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي، وهل كان موفقًا في اختياره لهذ المذهب أم جانبه الصواب، وذلك بناء على ما قدمته من أدلة وحجج لكل مذهب من المذاهب عند عرضي لكل مسألة، وقد وجدت أنه من الإنصاف وأنا أتحدث عن مثل هذا العالم الجليل، وهذا الكتاب القيم، أن أعقد فصلًا أتحدث فيه عن ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، وكتابيه المقدمة (الكافية)، وشرحها، أما الفصل الثاني فقد كان مقتصرًا على موافقات ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي في كتابه شرح المقدمة الكافية، وقد حصر محقق هذا الكتاب الدكتور/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد موافقات ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي في ست مسائل في قسم الدراسة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على موقف ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) من آراء المذهب الكوفي في كتابه شرح المقدمة الكافية، وأنه كان

(*) أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

noha_gadelmoula@yahoo.com

صاحب نزعة بصرية دون تعصب منه؛ والدليل على ذلك موافقاته الضمنية لبعض آراء المذهب الكوفي، وإبراز أهمية هذا الكتاب (شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، وأنه يحوي العديد من الموضوعات الهامة التي من بينها موافقات ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي، التي هي موضوع البحث. وقد انتظم بحثي في مقدمة، وفصلين، وخاتمة ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها، متلوة بثبتٍ ضمنته أسماء المراجع والمصادر التي اعتمدت عليها.

وقد انتهجت في دراستي هذه المنهج الوصفي الاستقرائي؛ وذلك بتتبع وحصر موافقات ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي في كتابه شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، مرتبة لهذه المسائل وفق ورودها في هذا الكتاب، وتوصلت من دراستي هذه إلى أن طبيعة ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) الأصولية والفقهية ساعدته في قياس كثير من مسائل النحو على المسائل الأصولية والفقهية، فكثيرًا ما كان يستخدم في شرحه ألفاظ ومصطلحات المناطقة والمتكلمين، مما أدى إلى صعوبة فهم المراد من كلامه.

الكلمات المفتاحية: شرح الكافية، ابن الحاجب، الموافقات الضمنية، المذهب الكوفي.

Abstract:

This research aims to highlight the issues in which Ibn al-Hajib (d. 646 AH) was in implicit agreement with the views of the Kufi school in his book Sharh al-Muqaddimah (Al-Kafiyah) in the science of grammar, and that he was not biased towards a particular grammatical school, but rather he chose from those views what strengthened his argument and whose evidence was correct; therefore, I concluded each issue of this research with a comment in which I expressed my opinion on Ibn al-Hajib's (d. 646 AH) implicit agreement with the views of the Kufi school, and was he successful in choosing this school or was he wrong? This is based on the evidence and arguments I have presented for each school of thought when I presented each issue. I found it fair, while I am talking about such a great scholar and this valuable book, to hold a chapter in which I talk about Ibn al-Hajib (d. 646 AH) and his two books, Al-Muqaddimah al-Kafiyah and its explanation. As for the second chapter, it was limited to Ibn al-Hajib's (d. 646 AH) implicit approvals of the opinions of the Kufi school of thought in his book, Sharh al-Muqaddimah al-Kafiyah. The researcher of this book, Dr. Jamal Abdul-Ati Mukhaimer Ahmed, has limited Ibn al-Hajib's (d. 646 AH) implicit approvals of the opinions of the Kufi school of thought to six issues - in the study section. The importance of this study lies in shedding light on Ibn al-Hajib's (d. 646 AH) position on the Kufi school of thought in his book, Sharh al-Muqaddimah al-Kafiyah, and that he had a Basran tendency without any fanaticism on his part; The evidence for this is his implicit approvals of some of the opinions of the Kufi school, and highlighting the importance of this book (Explanation of the Sufficient Introduction to the Science of Grammar by Ibn al-Hajib (d. 646 AH), and that it contains many important topics, including the implicit approvals of Ibn al-Hajib (d. 646 AH) of the opinions of the Kufi school - which is the subject of the research -; and my research was organized into an introduction, two chapters, and a conclusion in which I included the most important results I reached, followed by a list in which I included the names of the references and sources that I relied

on, and an index of the topics that I addressed in this study. In this study, I adopted the descriptive inductive approach; by tracking and listing the implicit approvals of Ibn al-Hajib (d. 646 AH) of the opinions of the Kufi school in his book, Explanation of the Sufficient Introduction to the Science of Grammar, arranging these issues according to their occurrence in this book, and I concluded from this study that the nature of Ibn al-Hajib (d. 646 AH) in the principles and jurisprudence helped him in measuring many issues of grammar On the fundamental and jurisprudential issues, he often used in his explanation the words and terminology of logicians and theologians, which led to difficulty in understanding the meaning of his words.

Keywords: Explanation of Al-Kafiya, Ibn Al-Hajib, implicit agreements, Kufi school.

مقدمة

الحمد لله الذي ينير القلوب، ويغفر الذنوب، والصلاة والسلام على النبي الأمين محمد وآله الطيبين الطاهرين، بحمدك نستفتح يا من تفرد بالقدم، وإليك نرغب في أن تُهدي أشرف صلواتك، وأزكى تحياتك إلى من أرسلته على فترة من الرسل، فجاء مجيء الصبح والليل مظلم، وحل محل الغيث والفقر ممحل، وأن توفقنا إلى اقتباس أنواره واقتفاء آثاره، وأن تجعلنا خُدامًا لكتابك المبين، وأعوانًا للمستمسكين بحبلك المتين، وأن تجعله أنيسنا في اللحود، ودليلنا إلى دار كرامتك في اليوم المشهود بمنك وكرمك يا أرحم الراحمين، وبعد:

يعد التأثير والتأثر من السمات الغالبة في إنتاج النحاة العرب؛ لذلك انحصرت أغلب جهود النحويين المتأخرين في مناقشة آراء المتقدمين وبسط خلافاتهم وتعليل الأحكام والترجيح والتمثيل، وإلى غير ذلك من الجهود التي بذلها النحاة المتأخرون لاستكمال مسيرة المتقدمين منهم.

ومع هذا فلم يعدم النحو العربي علماء متأخرين أفذاذ برزت شخصياتهم النحوية بشكل لافت، وتصدوا لآراء متقدمي النحاة بالنقد والتقويم في محاولات جادة لاستكمال النقص وإعادة صياغة الفكر النحوي وفق منهج علمي جديد، ومن هؤلاء النحاة المتأخرين الأفذاذ ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) الذي كان رمزًا في عصره، وإمامًا جامعًا، فقد جمع النحو العربي في مقدمة أو في متن سماه: (الكافية)، وقد حظي هذا المُؤَلَّف في النحو العربي باهتمام العلماء والمثقفين؛ لذلك تبارى العلماء والدارسون والباحثون في شرحها، والتعليق عليها، ونظمها.

وكان أول من شرحوا هذه المقدمة أو هذا المتن ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) نفسه، ونظمها أيضًا في أرجوزة سماها: (الوافية)، وشرحها في: (شرح الوافية نظم الكافية).

وتخيرت من بين (شروح الكافية) –وهي كثيرة كما سيأتي بيانها– شرح ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) نفسه لهذا المتن الذي أطلق عليه (شرح المقدمة الكافية في

علم الإعراب) ومنذ أن طالعت هذا الكتاب توفرت لدي رغبة ملحة في اقتنائه، وبالاطلاع عليه وجدت ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) يذهب مذهب الكوفيين في بعض اختياراته وترجيحاته النحوية على الرغم من ميله في هذا الشرح في أكثر ترجيحاته لآراء المذهب البصري، وجاءت موافقات ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في شرحه هذا لآراء المذهب الكوفي على صورتين مختلفتين، فأحيانًا تأتي الموافقات صريحة، وأخرى تكون ضمنية تفهم من مضمون كلامه، وقد وقع اختياري على دراسة المسائل التي كان فيها ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) موافقًا لآراء المذهب الكوفي موافقة ضمنية في كتابه شرح المقدمة الكافية، وجعلته تحت عنوان: "موافقات ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي في كتابه شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب"، والذي دفعني –في حقيقة الأمر– إلى اختيار هذا الموضوع جمع وحصر محقق هذا الكتاب الدكتور/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد هذه المسائل عند تحقيقه لهذا الكتاب في (قسم الدراسة)، فقد حصرها في ست مسائل[١].

الدراسات السابقة:

– المسائل الخلافية في شرح كافية ابن الحاجب للأصبهاني (ت٧٤٩) في ضوء شروح الكافية، للباحثة: هاجر السيد محمد عبد الفتاح مجاهد – المجلة العلمية لكلية الآداب – جامعة المنصورة – العدد (٤)–٢٠٢٢م.

– شرح شواهد الموشح على كافية ابن الحاجب للشيراوني –عرض ودراسة – للباحثة: شذى حسن شعبان–عصام درار الكوسى– مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية– جامعة البعث – سوريا– العدد(١٤)– نوفمبر ٢٠٢١م.

---

[١] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، ت: د. جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة الرياض، ط: ١، ١٩٩٧م، ج١، ص١٦٩، وما بعدها، (قسم الدراسة).

– تعارض آراء ابن الحاجب النحوية والصرفية جمعًا ودراسة –للباحث أحمد محمد الجندي– مجلة كلية اللغة العربية– إيتاي البارود– العدد (٣٤) –٢٠٢١م.

وكان من أسباب اختياري لهذا الموضوع بعد توفيق الله تعالى ما يلي:

– القيمة العلمية لكتاب شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، حيث جمع كثيرًا من آراء النحويين المتقدمين، والقواعد النحوية التي نقلها المتأخرون عنه.

– عدم تطرق أحد من الباحثين والدارسين –فيما وقع تحت يدي– لدراسة هذا الجانب؛ ألا وهو موافقات ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي في كتابه شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب.

– هذا الكتاب مختص بشرح كتاب: "الكافية" لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، ولا يخفى أن ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) من أعلام النحو واللغة في القرن السادس الهجري، وكتبه من المصادر الأصيلة في علمي النحو والصرف.

– أنه يرتبط بعالم من أعظم متأخري النحاة، وأكثرهم جمعًا للآراء والمذاهب وأوسعهم علمًا ومعرفة، وأحفظهم للغرائب والشوارد، وأكثرهم رجاجة للعقل، وصفاء للذهن، وجودة للقريحة.

أهداف البحث:

– إبراز موقف ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في أنه لم يكن متعصبًا لمذهب من المذاهب كـ "المذهب البصري" مثلًا، بل كان يختار منها ما وضحت حجته وقويت أدلته، ويعترض على ما وهن برهانه وضعف دليله.

– تسليط الضوء على كتابي الكافية، وشرحها لابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) وهو (شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب)؛ لأن الكافية تعد من أهم الكتب التي ظهرت في القرن السادس الهجري، ويشهد لذلك كثرة من خدم هذا الكتاب من العلماء، فمنهم من شرحه، ومنهم من نظمه.

– الإسهام في دراسة مسائل الخلاف النحوي.

مشكلة البحث:

– هل تأثر أسلوب ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) في مؤلفاته النحوية بمعرفته لعلمي الفقه والأصول؟

– ما المذهب النحوي لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)؟

– هل كانت موافقات ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي – في بعض المسائل – تعصبًا منه لهذا المذهب؟

– هل كان ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) موفقًا في كل اختياراته لآراء المذهب الكوفي؟

أما عن الصعوبات التي واجهتني في بحثي هذا، فكانت على النحو الآتي:

– أسلوب ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) يعتريه الغموض أحيانًا؛ لتأثر أسلوبه بالأصول الفقهية.

– عدم وضوح موقفه أحيانًا من تأييده للكوفيين أو لغيرهم إلا بالرجوع إلى كتب الخلاف النحوي المطبوعة؛ لفهم المراد من قوله.

– كتب الخلاف النحوي المطبوعة محدودة، وكثير منها لم يعثر عليه.

– زعم ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في بعض المسائل التي وافق فيها آراء المذهب الكوفي ضمنًا أن الإجماع منعقد على ذلك؛ مما أدى إلى الرجوع إلى أكبر عدد ممكن من كتب النحاة البصريين لتأكد من موافقتهم للمذهب للكوفي كما زعم ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، وبعد الرجوع يتبين أن الأمر على خلاف ما زعم.

هذا وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وفهارس فنية.

فالمقدمة، تناولت فيها: أهمية الموضوع، والدراسات السابقة، وأسباب اختياري له، وأهدافه، ومشكلته، والصعوبات التي واجهتني، ومنهجي، وخطتي فيه.

أما الفصل الأول: فعنوانه: ابن الحاجب وكتابه شرح المقدمة الكافية، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ابن الحاجب حياته، وآثاره، وقد تناولت فيه:

نسبه، ولقبه، ومولده، ونشأته، وأخلاقه، وصفاته، وشيوخه، وتلاميذه، وآثاره من مؤلفات في النحو والصرف، ومؤلفات في الفقه والأصول، ومؤلفات في العروض، ومؤلفات في موضوعات شتى، وعقيدته، ووفاته.

المبحث الثاني: أهمية الكافية وشروحها، وقد اشتمل على:

أهميتها، وشروح الكافية، ومختصراتها، ومنظوماتها.

المبحث الثالث: كتاب "شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب" تحليل ومناقشة، وقد تناولت فيه: مصادره، وموضوعاته، ومنهجه.

أما الفصل الثاني فعنوانه: موافقات ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي في كتابه شرح المقدمة الكافية، وقد اشتمل هذا الفصل على ستة مباحث:

المبحث الأول: المسألة الأولى: إعراب الوصف الرافع للضمير المنفصل.

المبحث الثاني: المسألة الثانية: القول في الألف والواو والياء في التثنية والجمع أهي إعراب أم حروف إعراب؟

المبحث الثالث: المسألة الثالثة: علة رفع الفعل المضارع.

المبحث الرابع: المسألة الرابعة: نصب المضارع بعد "كي".

المبحث الخامس: المسألة الخامسة: واو "رُبَّ" هل هي تعمل الجر؟

المبحث السادس: المسألة السادسة: "مِنْ" ودلالتها على الغاية الزمانية.

وأما عن منهجي في الدراسة، فكانت على النحو الآتي:

اعتمدت في دراستي على المنهج الوصفي الاستقرائي؛ وذلك بتتبع وحصر موافقات ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي في كتابه شرح المقدمة الكافية، وقد حصر محقق كتاب "شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب

لابن الحاجب" -دكتور/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد- هذه المسائل عند تحقيقه لهذا الكتاب، في ست مسائل نحوية خلافية، مرتبة لها وفق ورودها في كتاب شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، ممهدة لكل مسألة بتمهيد أقدم فيه نبذة موجزة عن المسألة الخلافية، ثم أتطرق بعد ذلك إلى عرض الخلاف الوارد في هذه المسألة مبينة في هذا الخلاف موقف ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) من موافقته الضمنية لآراء المذهب للكوفي، مدعمة ذلك بذكر رأيه ونقل النص الذي أيد فيه آراء المذهب الكوفي من كتابه شرح المقدمة (الكافية)، وقد ذيلت كل مسألة بتعقيب أرجح فيه الرأي المختار لديَّ مدعمة ذلك بالأدلة والشواهد والحجج التي تؤيد ذلك، موثقة للآراء – ما أمكن من مصادرها الأصيلة، مبينة في هذا التعقيب هل كان ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) موفقًا في اختياره وتأييده الضمني لآراء المذهب الكوفي أم لا؟ وقد عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، وخرجت القراءات الواردة، وذكرت أصحابها معتمدة في ذلك على كتب القراءات، وبعض كتب التفاسير، وخرجت الشواهد الشعرية بالرجوع إلى ديوان الشاعر -إن وجد- وأكملت الناقص منها، ونسبتها إلى بحرها العروضي الذي ينتمي إليه البيت، واسم الشاعر -إن عُلِم- وفسرت بعض المفردات الغامضة التي تحتاج إلى ذلك، وترجمت لغير المشهورين لذوي التخصص من العلماء، وعقدت فصلًا تحدثت فيه عن ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) وآثاره، وعن كتابه الكافية، وشروحها، وتناولت أيضًا كتاب: "شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب" بالمناقشة والتحليل في مبحث مستقل من هذا الفصل.

أما الخاتمة، فقد ضمنتها بعض النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

وقد ذيلت هذا البحث بثبتٍ تضمن أهم المراجع والمصادر التي اعتمدت عليها.

وبعد: فلله الحمد الذي بنعمته تتم الصالحات، فله الحمد أولًا وآخرًا على توفيقه وعونه، وعلى الرغم مما بذلته على قدر استطاعتي وبلوغ جهدي وطاقتي، فإن

النقص من طبيعة البشر، وهو حاصل لا محالة في هذا الجهد، وما أجمل ما كتبه أستاذ البلغاء القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني إلى العماد الأصفهاني معتذرًا عن كلام استدركه عليه: "... **أني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا في يومه، إلا وقال في غده لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زِيدَ هذا لكان يستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العِبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر**"[١].

وختامًا، أرجو أن أكون قد وفقت في هذا العمل، وأن أكون قد أضفت لبنة جديدة إلى لبنات الدرس النحوي، فإن كنت قد أحسنت فلله الفضل والمنة، وإن كانت الأخرى فجلّ من لا يُخطِئ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [٢]

صدق الله العظيم

---

[١] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، عني بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف مجردًا عن الزيادات واللواحق، وتعليق حواشيه ثم بترتيب الذيول وطبعها العبدان الفقيران إلى الله الغني، محمد شرف الدين يالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج١، ص١٨.

[٢] سورة الكهف من الآية ١٠.

(الفصل الأول)

ابن الحاجب وكتابه شرح المقدمة الكافية

المبحث الأول: ابن الحاجب، حياته وآثاره

نسبه ولقبه: هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدُّوني[١] الإسنائي[٢] ثم المصري الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب، وكان والده حاجبًا للأمير عز الدين مُوسَك الصلاحي الكرُديّ[٣]، قال الإدفوي (ت٧٤٨هـ): "... وقال الكنجي في تاريخ القدس: سمعت الفقيه الإمام الخطيب عبد المنعم بن يحي يقول: لم يكن أبوه حاجبًا، وإنما كان يصحب بعض الأمراء، فلما مات كان أبو عمرو صبيًّا، فرباه الحاجب فعُرِفَ به، والأول هو المشهور"[٤].

---

[١] دُنُ: قرية من أعمال دينور، وأما "دُوْنَة: بضم الدال وسكون الواو، فهي قرية من قرى نهاوند، ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صدر بيروت، ط: ٢، ١٩٩٥م، ج٢، ص٤٩٠.

[٢] إسْنَا: مدينة بأقصى الصعيد، وليس من وراءها إلا أدفو وأسوان ثم بلاد النوبة، وهي على شاطئ النيل من الجانب الغربي، والنسبة إليه " إسنائيّ"، هكذا ضبطها ياقوت الحموي في معجم البلدان بكسر الهمزة ج ١، ص١٨٩'، وضبطها ابن العماد الحنبلي بفتح الهمزة، ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، ت: د. عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط :١، ١٩٩١م، ج٧، ص ٤٠٥.

[٣] تراجم رجال القرنين السادس والسابع، المعروف بالذيل على الروضتين، لأبي شامة المقدسي، عرف الكتاب وترجم له، وصححه، محمد زاهد بن الحسن الكوثري، عنى بنشره، وراجع أصله ووقف على طبعه، السيد عزت العطار الحسيني، دار الجيل بيروت، لبنان، ط: ٢، ١٩٧٤م، ص ١٨٢، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، ت: د. إحسان عباس، دار صادر بيروت، ٣، ٢٤٨، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، ج٧، ص ٤٠٥.

[٤] الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد للإدفوي الشافعي، ت: سعد محمد حسن، مراجعة، و د. طه الحاجري، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م، ص ٣٥٦.

والمشهور والذي عليه أغلب المترجمين لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) أنه لُقِبَ بهذا اللقب؛ لأن أباه كان حاجبًا للأمير عز الدين "مُوسَك"، خال صلاح الدين الأيوبي[١]، ووظيفة الحاجب تعد من الوظائف الهامة في ذلك الوقت، فمن مهامه إدخال الناس إلى السلطان وهو جالس في قصره بالقلعة، ومن اختصاصه أيضًا الفصل بين الجند والأمراء إما بنفسه وإما بالرجوع إلى السلطان[٢].

مولده: وُلِدَ بـ "إسْنَا" في صعيد مصر في أواخر سنة سبعين وخمسمائة [٣]، أما ابن الجزري(ت٨٣٣هـ) فهو في شك من ذلك، وفي ذلك يقول: "ولد سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسمائة، الشك منه بـ "إسْنَا" من صعيد مصر.."[٤]، يقصد أن هناك لبسًا أو شكًّا في مولده في سنة إحدى وسبعين وخمسمائة.

وقال اليافعي(ت٧٦٨هـ): "وكان مولده سنة تسعين وخمس مائة بأَسْنَا رحمه الله".[٥]

والذي أجده أقرب إلى الصواب أنه وُلِدَ في أواخر سنة سبعين وخمسمائة[٦]، وذلك لأمرين؛ أحدهما: إجماع أكثر المترجمين له على ولادته في هذا العام[٧]، ثانيهما:

---

[١] المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، ط :٧، ص٣٤٣.

[٢] شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب النحوي، ت: د. موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٩٨٠م، ص٨، وما بعدها.

[٣] وفيات الأعيان لابن خلكان، ج٣، ص ٢٤٨، والطالع السعيد للإدفوي، ص ٣٥٤.

[٤] غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، ت: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة جديدة مصححة اعتمدت على الطبعة الأولى التي عُنِي بنشرها سنة، ١٩٣٢م، ط:١، ٢٠٠٦م، ج١، ص٤٥١.

[٥] مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان لأبي محمد بن عبد الله اليافعي، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط: ١، ١٩٩٧م، ج٤، ص٩٠.

[٦] وفيات الأعيان لابن خلكان، ج ٣، ص٢٥٠.

[٧] الطالع السعيد للإدفوي، ص ٣٥٤، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين بن تغرى بردى الأتابكي، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراكات وفهارس جامعة، ج ٦، ص٣٦٠، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، ج٧، ص ٤٠٥.

تأييد ابن خلكان (ت٦٨١هـ) لولادته في هذا العام؛ وابن خلكان (ت٦٨١هـ) كان معاصرًا لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، وهذا ما صرح به حيث قال: "... وقد جاءني مرارًا بسبب شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبيت تام...".[١]

نشأته: ولد -كما ذكرنا -في "إسْنَا" في صعيد مصر، كان أبوه جنديًّا كرديًّا للأمير عز الدين الصلاحي، دخل أبوه به القاهرة، فحفظ القرآن الكريم في صغره، ثم اشتغل بالفقه على مذهب الإمام مالك، ثم بالعربية والقراءات فقرأ على الشاطبي بعض القراءات، وسمع الحديث عليه، وأخذ الفقه من أبي منصور الأبياري، وبرع في هذه العلوم وأتقنها غاية الإتقان، وأكب الخلق على الاشتغال عليه، ثم قدم دمشق مرارًا، وآخرها سنة سبع عشرة، فأقام بها مدرسًا للمالكية، وكان الغالب عليه علم العربية[٢]، وشيخًا للمستفيدين عليه في علمي القراءات والعربية، وصنف في الفقه والأصول، ثم خرج هو والشيخ ابن عبد السلام[٣] فعادا إلى مصر، وكان خروجهما من دمشق سنة ثمان وعشرين وستمائة، وتوفي بالإسكندرية[٤].

---

[١] وفيات الأعيان ج ٣، ص٢٥٠.

[٢] معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف بن اليان بن موسى سركيس، الناشر: مطبعة سركيس بمصر - ١٩٢٨م، ص ٧١.

[٣] هو عبد العزيز بم عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن بن محمد بن مُهذَّب السُّلمي، إمام عصره، ولد سنة سبعٍ أو سنة ثمانٍ وسبعين خمسمائة، وتوفي سنة ستين وستمائة من الهجرة، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ت: د. عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، ج٨، ص٢٠٩، ٢٤٨.

[٤] الذيل على الروضتين لأبي شامة المقدسي، ص١٨٢، ووفيات الأعيان لابن خلكان، ج٣، ص٢٤٨، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي، ج٤، ص٨٩.

أخلاقه وصفاته:

كان من أذكى الأئمة قريحةً، وكان ثقةً حجةً متواضعًا عفيفًا كثير الحياء منصفًا محبًّا للعلم وأهله، ناشرًا له محتملًا للأذى صبورًا على البلوى، وكان بارعًا في العلوم متقنًا لمذهب الإمام مالك[١]، قال عنه ابن خلكان(ت٦٨١هـ): "... كان من أحسن خلق الله ذهنًا... وقد جاءني مرارًا بسبب شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبيت تام... "[٢]. وقال عنه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): "هو فقيه فاضل، مُفتٍ مناظر مُبرّز في عدة علوم متبحر مع ثقة ودين وورع وتواضع واحتمال تكلف..."[٣]، وقيل عنه أيضًا: "إنه وحيد عصره، علمًا وفضلًا واطلاعًا"[٤]، وقال الإدفوي (ت٧٤٨هـ): "... وكان صحيح الذهن، قوي الفهم، حاد القريحة..".[٥]

ثقافته وعلمه:

وصفه السبكي (ت٧٧١هـ) إعجابًا بثقافته بأنه شيخ المالكية في زمانه[٦]، ونعته السيوطي(ت٩١١هـ) مبينًا منزلته العلمية بأنه من أذكياء العالم[٧]، وكان ركنًا من أركان الدين في العلم والعمل، بارعًا في العلوم الأصولية، وتحقيق علم العربية[٨].

---

(١) البداية والنهاية لأبي الفداء الحافظ بن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ط :٧، ١٩٨٨، ج١٣، ص١٧٦.

(٢) وفيات الأعيان، ج ٣، ص٢٥٠، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر، ط:٢، ١٩٧٩م، ج٢، ص ١٣٥.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء، ج١، ص ٤٥٢.

(٤) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون، ت: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، ج٢، ص ٨٨.

(٥) الطالع السعيد للإدفوي، ص ٣٥٣.

(٦) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ت: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، ج٣، ص ٣٦٥.

(٧) بغية الوعاة، ج٢، ص١٣٤.

(٨) الذيل على الروضتين لأبي شامة المقدسي، ص١٨٢.

ودرس الفقه على مذهب الإمام مالك –رضى الله عنه–، واهتم بالعربية، والقراءات، وبرع في علومه وأتقنها غاية الإتقان، وكان الأغلب عليه علم العربية[١]، وله مؤلفات عديدة كلها تنبئ عن فضله، فصنف مختصرًا في الفقه، وآخر في الأصول، وآخر أكبر منه سماه المنتهى، ومن مؤلفاته في الفقه كتاب "الجامع بين الأمهات"، وقد بالغ الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد –رحمه الله–، وهو أحد أئمة الشافعية في مدح هذا الكتاب، وكان قد شرحه بطريقة سهلة وميسرة[٢]، وقال ابن كثير(ت٧٧٤هـ) عن مختصره في الفقه: "ومختصره في الفقه من أحسن المختصرات انتظمت فيه فوائد ابن شاش، ومختصره في أصول الفقه استوعب فيه عامة فوائد الأحكام لسيف الدين الآمدي"[٣]، وفي النحو صنف: الكافية، وهي مقدمة وجيزة في النحو وشرحها، وله مصنفات أخرى في النحو والصرف –على ما سيأتي بيانه في موضعه –، ومصنفاته في غاية الحسن، وقد خالف النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات والزامات مفحمة يعسر الجواب عنها[٤]، وقال عنه ابن فرحون (ت٧٩٩هـ): "وذكره ابن مهدي في معجمه فقال: وكان ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) علامة زمانه، ورئيس أقرانه، استخرج ما كمن من درر الفهم، ومزج نحو الألفاظ بنحو المعاني..."[٥]، وقال عنه النعمي (ت٩٧٨هـ): ".. وحرر النحو تحريرًا بليغًا.."[٦].

وكان لاهتمام السلاطين الأيوبيين في هذه المرحلة بالعلم والعلماء والثقافة بوجه عام، أثرها في اهتمامهم بفتح المدارس في إقليمي مصر، والشام، كما كان

---

[١] وفيات الأعيان لابن خلكان، ج٣، ص ٢٤٨، وما بعدها.

[٢] الديباج المذهب ج٢، ص٨٧.

[٣] البداية والنهاية، ج، ١٣، ص ١٧٦.

[٤] وفيات الأعيان لابن خلكان، ج ٣، ص٢٥٠، وبغية الوعاة للسيوطي، ج ٢، ص١٣٥.

[٥] الديباج المذهب، ج ٢، ص٨٧.

[٦] الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر النعيمي، أعد فهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١٩٩٠م، ج٢، ص٣.

لاهتمامهم بالعلماء والحركة العلمية وحرصهم على استقدام العلماء من كل صوب وتكريمهم لهم عاملًا هامًّا في جعل هذه المنطقة منارة للعلم والمعرفة، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) تربى في هذين الإقليمين، وتعلم في مدارسهما، وأخذ من علمائهما، وأسند إليه إعطاء العلم لطلابه بعد الانتهاء من أخذه، فدرس في القاهرة، ودمشق، والقدس، والكرك[١]، وهذا ما أشار إليه ابن خلكان (ت٦٨١هـ) بقوله: "ثم انتقل إلى دمشق، ودرس بجامعها في زاوية المالكية، وأكب الخلق على الاشتغال عليه، والتزم لهم الدروس وتبحر في الفنون، وكان الأغلب عليه علم العربية... "[٢]، وثقافته العلمية جعلته موضع إجلال وإكبار رجال الدولة والقضاة قال ابن خلكان (ت٦٨١هـ): "... وقد جاءني مرارًا بسبب شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبيت تام..."[٣].

مذهبه النحوي:

الذي يطالع مؤلفات ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) يجد أنه يميل إلى المذهب البصري، فتراه دائمًا يذكر آراءهم، ويسوق أدلتهم، ويتبناها ويدافع عنها، ويأخذ بأدلتهم دون تعصب منه؛ ومما يدل على ميله للمذهب البصري تأثره بسيبويه(ت١٨٠هـ)، وأبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) والزمخشري(ت٥٣٨هـ) وكتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) هو الكتاب الأول الذي رسم المنهج البصري، فكثيرًا ما نجد ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ينقل من كتاب سيبويه(ت١٨٠هـ) ويؤيد نقوله وتعليلاته ليس في مؤلفه(الكافية) وشرحه لها فحسب، بل نجد ذلك في أغلب مؤلفاته، وكان أيضًا ينقل الكثير من آراء أبي على الفارسي(ت٣٧٧هـ) في الكثير من مؤلفاته[٤]،

---

[١] شرح الوافية، ص١٢.

[٢] وفيات الأعيان، ج٣، ص٢٤٩.

[٣] المصدر السابق، ج ٣، ص٢٥٠.

[٤] أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، ت. د: فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت، دار عمار، عمان، ص٢٠.

والفارسي(ت٣٧٧هـ) يغلب عليه النزوع إلى المذهب البصري[١]، وأما الزمخشري (ت٥٣٨هـ) فقد كان في أغلب آرائه يميل إلى المذهب البصري ، وهذا واضح من استخدامه لعبارات البصريين ومصطلحاتهم في كتابه المفصل[٢]، فقد تأثر به ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) أورد الكثير من آرائه؛ ومما يدل على اهتمام ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) بآراء الزمخشري(ت٥٣٨هـ) والميل لها أنه شرح كتابه "المفصل"، وسماه: "الإيضاح في شرح المفصل"[٣].

شعره:

نظم ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) أبيات قليلة يفتقر نظمها إلى المقومات الشعرية؛ لأنه لم يكن شاعرًا؛ لذلك نجد أبياته تصدر من عقل فقيه، لا من قلب شاعر وتخيله.

ومع ذلك نجده قد نظم مقدمته النحوية "الكافية" في منظومته "الوافية"، ونظم في العروض منظومته" المقصد الجليل إلى علم الخليل"[٤]، ونظم في المؤنثات الشعرية" القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة"[٥].

---

[١] المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ٢٥٧.

[٢] المصدر السابق، ص٢٨٤.

[٣] بغية الوعاة للسيوطي، ج٢، ص١٣٥.

[٤] هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول، ١٩٥٠، ج١، ص٦٥٥.

[٥] تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، ط: ٥، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية، التربية والثقافة والعلوم، ج٥، ص ٣٣٤.

شيوخه: نهل ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) العلوم العربية والدينية بمختلف فروعها من نحو، وفقه، وقراءات، وأصول على أيدي علماء عصره وشيوخه المبرزين؛ ونظرًا لضيق المقام عن الإحاطة بكل أستاذته وشيوخه سأقتصر على ذكر بعضهم:

١-**الشاطبي(ت٥٧٢هـ):** هو أبو القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الضرير[١]، مصنف الشاطبية في القراءات السبع[٢] ولد سنة (ت٥٣٨هـ)، وبلده شاطبة، وهي قرية شرقي الأندلس وشرقي قرطبة[٣]، كان فاضلًا في النحو والقراءة والتفسير[٤]، خرج الشاطبي إلى الحج فقدم الإسكندرية سنة (ت٥٧٢هـ)، وزار القدس وصام به شهر رمضان، ثم رجع إلى القاهرة، وتوفي بها في جمادي الآخرة سنة (٥٧٢هـ).

وقيل: إنه توفي سنة (٥٩٠هـ)[٥]، وكان دينًا، خاشعًا ناسكًا كثير الوقار، لا يتكلم فيما لا يعنيه[٦].

٢-**البوصيري(ت٥٩٨هـ):** أبو القاسم البوصيري هبة الله بن علي بن مسعود الأنصاري الكاتب الأديب، مسند الديار المصرية، ولد سنة ست وخمسمائة، وسمع من أبي صادق المديني، ومحمد بن بركات السعيدي، تفرد في زمانه ورُحِلَ إليه، توفي في ثاني صفر، سنة ثمانٍ وتسعين وخمسمائة[٧].

---

[١] النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة للأتابكي، ج٦، ص١٣٦.

[٢] الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد للإدفوي، ص٣٥٣.

[٣] معجم البلدان لياقوت الحموي، ت: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م، ج٣، ص٣٠٩.

[٤] المصدر السابق، ج٥، ص ٢١٦.

[٥] بغية الوعاة للسيوطي، ج٢، ص٢٦٠.

[٦] البداية والنهاية لابن كثير، ج ١٣، ص ١٠.

[٧] حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي، ت: د. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: ١، ١٩٦٧م، ج١، ص٣٧٥.

٣-أبو الفضل الغزنوي(ت٥٩٩هـ): محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين، أبو الفضل الغزنوي المقرئ الفقيه النحوي نزيل القاهرة، ولد سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة، وتصدر للإقراء فأخذ عنه العلم، السخاوي، وابن الحاجب[١]، توفي بالقاهرة في نصف ربيع الأول سنة تسع وتسعين وخمسمائة.[٢]

٤-القاسم بن عساكر(ت٦٠٠هـ): القاسم بن الحافظ بن أبي القاسم علي بن الحسن المحدِّث أبو محمد بن عساكر الدمشقي الشافعي، ولد في جمادي الأولى سنة(ت٥٢٧هـ)، وكان مُحدِّثا حسن المعرفة، شديد الورع، تولى مشيخة دار الحديث النورية بعد والده، فلم يتناول من معلومها شيئًا بل كان يرصده للواردين من الطلبة[٣]، توفي في صفر سنة (ت٦٠٠هـ).[٤]

٥-أبو الجود(ت٦٠٥هـ): غياث بن فارس بن سكن، الأستاذ أبو الجود اللخمي المنذري المصري المقري الفرضي النحوي الضرير، شيخ القراء بديار مصر، قرأ على الشريف ناصر، وسمع من عبد الله بن رفاعة السعدي، وتصدر للإقراء في شبيبته، وقرأ عليه خلق، ورُحِلَ إليه، وكان ديِّنًا، فاضلًا بارعًا في الأدب، متواضعًا كثير المروءة[٥]، وُلِد سنة(ت ٥١٨هـ)، وتوفي سنة (ت٦٠٥هـ).[٦]

٦-الإبياري(ت٦١٨هـ): أبو الحسن الإبياري علي بن إسماعيل بن علي[٧]، برع في علوم شتى الفقه، والأصول، والكلام، وكان بعض الأئمة تفضله على الإمام

---

(١) غاية النهاية لابن الجزري، ج ١، ص٤٥١.

(٢) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي، ج١، ص٤٩٨.

(٣) شذرات الذهب لابن عماد، ج٦، ص ٥٦٤

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي، ت: د. بشار عواد معروف، ود. محي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٩٨٤م، ج٢١، ص٤٠٥.

(٥) بغية الوعاة للسيوطي، ج٢، ص ٢٤١.

(٦) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي، ج١، ص٤٩٨.

(٧) الطالع السعيد للإدفوي، ص ٣٥٣.

فخر الدين في الأصول، تفقه بأبي الطاهر بن عوف، ودرس بالإسكندرية وانتفع به الناس، وتخرج به ابن الحاجب، وُلِدَ (ت٥٥٧هـ)، وتوفي سنة (ت٦١٨هـ)[١].

تلاميذه:

تتلمذ على يد ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) خلق كثير من علماء عصره، أخذوا عنه العربية، والفقه والقراءات، سأقتصر على ذكر بعضهم:

١-**ابن مالك**(ت٦٧٢هـ) :محمد بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائيّ الجيانيّ الشافعيّ النحويّ، نزيل دمشق، وإمام النحاة، وحافظ اللغة، ولد سنة ستمائة، أو إحدى وستمائة، وسمع بدمشق من السخاوي، والحسن بن الصباح وجماعة، وأخذ العربية عن غير واحد، وكان إمامًا في القراءات وعللها، وأما في النحو والصرف فكان بحرًا لا يجارى، أما أشعار العرب التي يستشهد بها فكان النحاة يتحيرون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر عليه سهلًا، وكان أمةً في الاطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد به من القرآن الكريم فإن لم يجده وجده في الحديث، فإن لم يجد فيه شاهدًا وجده في أشعار العرب، توفي ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة.[٢]

٢-**الملك الناصر(ت٦٥٥هـ)**: داود بن المعظم عيسى بن العادل، ملك دمشق بعد أبيه، ثم انتزعت من يده وأخذها عمه الأشرف، واقتصر على حكم "الكرك، ونابلس"، وتنقلت به الأحوال، وجرت له الخطوب وقد كان له فصاحة وشعر جيد، ولديه فضائل جمة، أخذ النحو عن ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، وقرأ الكافية

---

[١]الطالع السعيد للإدفوي، ج١، ص ٤٥٤.

[٢] النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة للأتابكي، ج٧، ص ٢٤٣، وبغية الوعاة للسيوطي، ج١، ص١٣٠.

عليه التي نظمها بطلب منه[١]، وسماها الوافية، ثم شرح له نظمها[٢]، توفي سنة خمس وخمسين وستمائة[٣].

٣-ابن المنيّر(ت٦٨٣هـ): العلامة ناصر الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور الجُذامي الإسكندراني، أحد الأئمة المتبحرين في التفسير والفقه وعلوم العربية والبلاغة والأنساب، أخذ عن جماعة منهم ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول: الديار المصرية تفتخر برجلين في طرفيها: ابن دقيق العيد بـ "قوص"، وابن المنيّر بـ "الإسكندرية"، ومن تصانيفه تفسير القرآن، والانتصاف من الكشاف، وأسرار الإسراء، ومختصر التهذيب في الفقه، ولد سنة (ت٦٢٠هـ)، وتوفي في أول ربيع الأول سنة (ت٦٨٣هـ) بالإسكندرية.[٤]

٤-الرضي القسنطيني(ت٦٩٥هـ): أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم الإمام رضي الدين القسنطيني النحوي الشافعي، ولد سنة سبع وستمائة، ونشأ بالقدس، وأخذ العربية عن ابن معط، وابن الحاجب، وكان من كبار أئمة العربية بالقاهرة، سمع الحديث من ابن عوف الزهري وجماعة، وكان له معرفة تامة بالفقه ومشاركة في الحديث، وكان أيضًا صالحًا خيِّرًا ديّنًا متواضعًا ساكنًا ناسكًا، وأُضِرّ بآخر عمره ومات سنة (ت٦٩٥هـ) [٥].

٥-المنذري(ت٦٥٦هـ): الحافظ الكبير الإمام شيخ الإسلام زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المصري الشافعي، وُلِدَ بمصر في غرة

---

[١] شرح الوافية، ص ١٦.

[٢] أمالي ابن الحاجب، ص٢٩.

[٣] البداية والنهاية لأبي الفداء ابن كثير، ج ١، ص١٩٨.

[٤] حسن المحاضرة للسيوطي، ج١، ص ٣١٦، وما بعدها.

[٥] بغية الوعاة للسيوطي، ج١، ص٤٧٠.

شعبان سنة(ت٥٨١هـ)، وتفقه وطلب هذا الشأن فبرع فيه، وكان عديم النظير في معرفة علم الحديث على اختلاف فنونه، متبحرًا في معرفة أحكامه ومعانيه، وكان حجةً بارعًا في الفقه والعربية والقراءات، ورعًا متبحرًا، ألف الترغيب والترهيب، وشرح التنبيه، توفي سنة (ت ٦٥٦هـ) [١].

٦-**ابن الرعاد**(ت٧٠٠هـ): محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري المحلي زين الدين بن الرعاد كان أديبًا فاضلًا، صينًا مترفعًا عن أبناء الدنيا لا يتردد إليهم، وكان يكتسب بالخياطة بالمحلة، ومدح بهاء الدين بن النحاس بأبيات، وكان أديبًا نحويًّا شاعرًا، وأخذ النحو من ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، كتب عنه الشيخ أبو حيان في النضار، وُلِدَ سنة (ت٦٥٨هـ)، وتوفي بالحلة سنة (ت٧٠٠هـ)[٢].

آثاره:

ألف ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) كتبًا قيمة في علوم شتى، ألف في النحو والصرف والفقه والأصول والعروض والقراءات وغيرها، وكل مصنفاته في غاية الحسن والإفادة[٣]، ولقت هذه المؤلفات إقبالًا كبيرًا من قبل الشراح والدارسين والباحثين إلى يومنا هذا؛ لما فيها من كثرة النقل، وصغر الحجم، وتحرير اللفظ[٤]، وهي على النحو الآتي:

أولا: مؤلفاته في النحو والصرف:

- مقدمة (الكافية) في النحو.

---

[١] حسن المحاضرة للسيوطي ج١، ص ٣٥٥.

[٢] الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، ج٣، ص٤٤٠، وبغية الوعاة للسيوطي، ج١، ص ١٠٣.

[٣] وفيات الأعيان لابن خلكان، ج٣، ص ٢٥٠.

[٤] الطالع السعيد للإدفوي ص ٣٥٤.

- شرح الكافية[١] (موضوع البحث).
- مقدمة (الشافية) في الصرف.[٢]
- شرح الشافية.[٣]
- الوافية في نظم الكافية.[٤]
- شرح الوافية.[٥]
- الإيضاح في شرح المفصل.[٦]
- الأمالي النحوية.[٧]
- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة.[٨]
- شرح كتاب سيبويه.[٩]
- شرح المكتفي للمبتدي شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي. [١٠]
- شرح المقدمة الجزولية.[١١]

---

[١] تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج٥، ص ٣٠٩.

[٢] معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف بن موسى سركيس، ص٧١.

[٣] كشف الظنون عن أسام الكتب والفنون لحاجي خليفة، ج٢، ص١٠٢٠.

[٤] تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج٥، ص٣٢٦.

[٥] كشف الظنون لحاجي خليفة، ج ٢، ص١٣٧٠.

[٦] الطالع السعيد للإدفوي، ص ٣٥٤.

[٧] كشف الظنون لحاجي خليفة، ج١، ص١٦٢، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج٥، ص٣٣٣.

[٨] تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج٥، ص ٣٣٤.

[٩] كشف الظنون لحاجي خليفة، ج ٢، ص١٤٢٧، وهدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، ج١، ص٦٥٥.

[١٠] هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، ج١، ص٦٥٥.

[١١] تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج٥، ص٣٤٢، ٣٥٠.

- إعراب بعض آيات من القرآن العظيم.[١]
- رسالة في العشر.[٢]
- المسائل الدمشقية.[٣]
- إلى ابنه المفضل.[٤]

ثانيًا: مؤلفاته في الفقه والأصول:

- مختصر المنتهى في الأصول.
- منتهى الوصول(السؤل) والأمل في علمي الأصول والجدل.[٥]
- جامع الأمهات في الفقه.[٦]
- عيون الأدلة.[٧]

ثالثًا: مؤلفاته في العروض:

- المقصد الجليل في علم الخليل.[٨]

رابعًا: مؤلفاته في موضوعات شتى:

- كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب.
- معجم الشيوخ.
- جمال العرب في علم الأدب.

---

[١] المصدر السابق، ج٥، ص،٣٤١.

[٢] المصدر السابق، ج٥، ص،٣٣٤، وأمالي ابن الحاجب، ص ٣٢ (قسم الدراسة).

[٣] تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج٥، ص٣٣٣، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، ص ٢٠ (قسم الدراسة).

[٤] تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج٥، ص٣٣٤.

[٥] معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف بن اليان بن موسى سركيس، ص٧٢.

[٦] هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، ج١، ص ٦٥٥.

[٧] تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج٥، ص٣٣٤.

[٨] هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، ج١، ص٦٥٥.

-عقيدة ابن الحاجب.[١]

-ذيل على تاريخ دمشق لابن عساكر.[٢]

مذهبه الفقهي:

تفقه ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) على مذهب الإمام مالك وكان من العلماء المبرزين في هذا المجال، والذي يدل على ذلك أن أكثر شيوخه كانوا من الفقهاء، وتعمق في فهم هذا العلم واستيعابه حتى صار رأسًا عند المالكية، وكان يدرس الفقه بجامع دمشق في زاوية المالكية[٣]، وقد ألف في هذا العلم مؤلفات جليلة، ومن أهم الكتب التي ألفها في الفقه المالكي كتاب "جامع الأمهات"، وفي قيمة هذا الكتاب وقدره يقول ابن فرحون(ت٧٩٩هـ): "وقد بالغ الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد -رحمه الله تعالى- وهو أحد الأئمة في مدح هذا الكتاب في أول شرحه له،... قال: هذا كتاب أتي بالعجب العجاب"[٤]، وفي الأصول ألف كتاب "مختصر المنتهى في الأصول"[٥]، وفي فضل هذا الكتاب يقول التفتازاني (ت٧٩١هـ): "إن المختصر من الأصول يجرى مجرى الغرة من الكمية، بل الدرة من الحصى، والواسطة من العقد... "[٦]. وقال ابن كثير(ت٧٧٤هـ) عن مختصره

---

[١] المصدر السابق، ج١، ص٦٥٥.

[٢] كشف الظنون لحاجي خليفة، ج١، ص ٢٩٤.

[٣] وفيات الأعيان لابن خلكان، ج٣، ص٢٤٩.

[٤] الديباج المذهب، ج٢، ص ٨٧.

[٥] معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف بن اليان بن موسى سركيس، ص٧٢.

[٦] شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، شرحه العلامة القاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، وعلى المختصر والشرح حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني، وحاشية السيد الشريف الجرجاني، وحاشية المحقق الشيخ حسن الهروي الفناري، وعلى المختصر وشرحه حاشية السعد والجرجاني، وحاشية الشيخ محمد أبو الفضل الوراقي الجيزاوي، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط: ١، ٢٠٠٤م، ج ١، ص١٠.

في الفقه: "ومختصره في الفقه من أحسن المختصرات انتظمت فيه فوائد ابن شاش، ومختصره في أصول الفقه استوعب فيه عامة فوائد الأحكام لسيف الدين الآمدي"[١]، وقد ألف كتابًا في العقيدة سُمى بـ"عقيدة ابن الحاجب"[٢].

وفاته:

توفي ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) في الإسكندرية في ضاحي نهار الخميس السادس والعشرين من شوال، سنة ست وأربعين وستمائة، ودُفِن خارج باب البحر بتربة الشيخ الصالح ابن أبي شامة[٣]، وقال الخوانساري الأصبهاني(ت١٢٢٦هـ): "وقد اشتهر بين الناس أنه قُتِلَ ببغداد في واقعة هولاكو،...".[٤]

والذي أجده أقرب إلى الصواب أنه لم يمت مقتولًا؛ والدليل على ذلك قول ابن أبي شامة(ت٦٦٥هـ) وهو من المعاصرين له: "... وأخبرني صهره الكمال أحمد بن سليمان أنه دفن خارج الإسكندرية،..."[٥]، وما ذكره ابن خلكان (ت٦٨١هـ) وهو من المعاصرين له أيضًا، حيث قال: "... ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ الصالح بن أبي شامة..."[٦]، ولم يذكر في النقلين أنه مات مقتولًا، وخاصة أن الخبر الأول الذي ذكره ابن أبي شامة منقول عن صهر ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ).

---

[١] البداية والنهاية، ج، ١٣، ص ١٧٦.

[٢] كشف الظنون لحاجي خليفة، ج٢، ص١١٥٧.

[٣] وفيات الأعيان لابن خلكان، ج٣، ص ٢٥٠، والطالع السعيد للإدفوي، ص ٣٥٤، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف بن اليان بن موسى سركيس، ص٧٢.

[٤] روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات للخوانساري الأصبهاني، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط: ١، ١٩٩١م، ج، ٥، ص ١٨٠.

[٥] الذيل على الروضتين لابن أبي شامة، ص١٨٢.

[٦] وفيات الأعيان لابن خلكان، ج٣، ص ٢٥٠.

المبحث الثاني: أهمية الكافية وشروحها

أولًا: أهميتها:

الكافية تمثل طورًا جديدًا من أطوار التأليف اللغوي، فهي عبارة عن مقدمة موجزة في النحو، وهي تختلف عن كتب النحاة المتقدمين الذين كانوا يعتمدون في تأليفهم على نمط المطولات بدءًا من سيبويه(ت١٨٠هـ) إلى عهد الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، وأبي على الفارسي(ت٣٧٧هـ)، ثم مالوا بعد ذلك إلى نمط المختصرات، فقد ألف الزجاجي(ت٣٤٠هـ) كتاب "الجمل"، وألف أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) كتاب "الإيضاح"، وجاء كتاب اللمع لابن جني (ت٣٩٢هـ) على منوال هذين الكتابين، ولكنها لا تخرج عن منهج الأقدمين في التنظيم[١].

إلى أن جاء الزمخشري(ت٥٣٨هـ) الذي خطا بالدرس النحوي خطوة جديدة في التأليف والتنظيم، فخرج عن تقليد القديم، وجدد في تنظيم المنهج النحوي، فقسم كتابه "المفصل" إلى أربعة أقسام، الأسماء، والأفعال، والحروف، والمشترك.

وسار ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) في كافيته على نفس منهج الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، فقسمها كتقسيم الزمخشري (ت٥٣٨هـ) لمفصله إلا أنه حذف القسم الرابع من الكافية "المشترك"، وإنما كانت (الكافية) في النحو خلاصة نحوية موجزة؛ لحذفه المناقشات الجانبية التي نبعث الملل وتمثل صعوبة على المتعلم.[٢] والذي يدل على أهمية الكافية، تداول الناس لها وإعجابهم بها إيما إعجاب، وبلغ من إعجاب الناس بها أن طلب صاحب الكرك، الملك الناصر بن الملك المعظم من ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) عندما رحل إلى الكرك سنة ثلاث وثلاثين وستمائة، أن ينظمها له فنظمها في منظومته "الوافية"، ثم طلب منه أن يشرحها له فشرحها.[٣]

---

[١] شرح الوافية على نظم الكافية لابن الحاجب، ص٢٥، (قسم الدراسة).

[٢] منهج الطالب إلى تحقق كافية ابن الحاجب للرصاص، ت: أ. د. أحمد عبد الله السالم، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ١، ٢٠٢٠، ج١، ص ١٩، وما بعدها.

[٣] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب " ج١، ص ٤٣ (قسم الدراسة).

ومما يدل على أهميتها أيضًا، أنه شرحها عالمان معاصران لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) هما: ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، وابن مالك (ت٦٧٢هـ) [١].

وقيل في فضلها: "... وهي مختصرة معتبرة شهرتها مغنية عن التعريف..." [٢].

ثانيًا: شروح الكافية:

أقبل العلماء على متن (الكافية) إقبالًا منقطع النظير، فمنهم من شرحها، ومنهم من اختصرها، ومنهم من نظمها.

أولًا: من شروح الكافية:

سأكتفي في هذا المقام بذكر بعض هذه الشروح:

١- شرح الكافية لصاحبها ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)[٣] – وهو موضوع الدراسة.

٢- شرح الرصاص، يسمى " منهج الطالب في شرح كافية ابن الحاجب".[٤]

٣- شرح لموهوب ابن قاسم الشافعي(ت٦٦٥هـ).[٥]

٤- شرح لجمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ).[٦]

٥- شرح لنصير الدين الطوسي (ت٦٧٢هـ).[٧]

٦- شرح لناصر الدين عبد الله البيضاوي (ت٦٨٥هـ).[٨]

٧-شرح لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم (ت٦٨٦هـ).[٩]

---

[١] منهج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، ج١، ص٢٠.

[٢] كشف الظنون لحاجي خليفة، ج٢، ص١٣٧٠.

[٣] مجلة المورد، تصدرها مجلة الثقافة والفنون، دار الجاحظ، الجمهورية العراقية، المجلد الثامن، العدد ١، ١٩٧٩م، ص ٣٣٢.

[٤] تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٣١٠.

[٥] المصدر السابق، ج٥، ص٣١٠.

[٦] المصدر السابق، ج٥، ص٣١٠.

[٧] المصدر السابق، ج٥، ص٣١٠.

[٨] بغية الوعاة للسيوطي، ج٢، ص ٥٠، وما بعدها، وكشف الظنون لحاجي خليفة، ج٢، ص١٣٧٣.

[٩] بغية الوعاة للسيوطي، ج١، ص٢٢٥، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٣١٠.

٨- شرح لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت٦٨٦هـ).[١]

٩- شرح لعز الدين عبد العزيز الموصلي المعروف بابن القواس(ت٦٩٦هـ).[٢]

١٠- شرح تقي الدين إبراهيم النيلي البغدادي (ت٧٣٧هـ)، ويسمى: "التحفة الشافية".[٣]

١١- شرح لمحمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت٧٤٩هـ).[٤]

١٢- شرح لمحمد بن أبي بكر محرز بن محمد بن فضل الله الخبيصي (ت٨٠١هـ)، ويسمى بـ "الموشح أو المرشد".[٥]

١٣- شرح لعلاء الدين البسطامي (ت ٨٧٥هـ) ويسمى بـ "مصنفك".

١٤- شرح لعبد الرحمن بن أحمد الجامي (ت٨٩٨هـ) ويسمى بـ "الفوائد الضيائية".[٦]

١٥- شرح لعيسى بن محمد الصفوي(ت٩٠٦هـ).[٧]

١٦- شرح لابن الملا أحمد بن محمد الحلبي (ت٩٩٠هـ).[٨]

١٧- شرح لأحمد بن محمد بن يوسف الخالدي الصفدي(ت١٠٣٤هـ).[٩]

١٨- شرح لمحمد بن عليش بن علي (ت١٢٩٩هـ).[١٠]

---

[١] تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج ٥، ص ٣١٠.

[٢] المصدر السابق، ج، ص٣١١.

[٣] كشف الظنون لحاجي خليفة، ج٢، ص١٣٧٣، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج٥، ص٣٢٤.

[٤] كشف الظنون لحاجي خليفة، ج٢، ص١٣٧١.

[٥] المصدر السابق، ج٢، ص١٣٧١.

[٦] تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج٥، ص٣١٥.

[٧] كشف الظنون لحاجي خليفة، ج٢، ص١٣٧١.

[٨] المصدر السابق، ج٢، ص١٣٧١.

[٩] تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج٥، ص٣٢١.

[١٠] المصدر السابق، ج٥، ص٣٢٢.

ثانيًا: من مختصراتها:

١- لب اللباب في علم الإعراب للبيضاوي (ت٧١٦هـ) وعليه شرح لزين الدين محمد بن علي محيي الدين المعروف ببيركلي(ت٩٨١هـ)، ويسمى بـ "امتحان الأذكياء".[١]

٢- برهان الدين بن عمر بن إبراهيم الجعبري المقري (ت٧٢٣هـ).[٢]

٣- عصام الدين الإسفرائيني (ت ٩٤٣هـ).[٣]

٤- المولى الفضيل بن علي الجمالي (ت٩٩١هـ)، وسماه: "الوافية".

٥- مختصر لمجهول بعنوان "هداية النحو"[٤].

٦- محمد بن الشيخ محمود المغلوي الوفائي.[٥]

ثالثًا: من منظوماتها:

١- منظومة ابن الحاجب نظمها للمك داود بن الملك الأعظم، وسماها: "الوافية".

٢- منظومة لإبراهيم النقشبندي الشبستري، نظمها سنة(٩٠٠هـ).[٦]

٣- منظومة لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عمر بن أحمد العزَّال الكوفي، سماها: (نهاية المطالب في نظم كافية ابن الحاجب).

٤- منظومة لإبراهيم ششتري.[٧]

٥- منظومة حسام الدين إسماعيل بن إبراهيم (ت١٠١٦هـ).[٨]

٦- منظومة لمجهول، انتهى من تأليفها سنة (٧٥٢هـ).[٩]

---

[١] تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج٥، ص٣٢٥.

[٢] كشف الظنون لحاجي خليفة، ج٢، ص١٣٧٣.

[٣] تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ٥ج، ص٣٢٩.

[٤] المصدر السابق، ج٥، ص٣٢٦.

[٥] كشف الظنون لحاجي خليفة، ج٢، ص١٣٧٣.

[٦] تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ٥، ص٣٢٦، ٣٢٧.

[٧] المصدر السابق، ٥، ص٣٢٦.

[٨] كشف الظنون لحاجي خليفة، ج٢، ص١٣٧٣.

[٩] تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ج٥، ص٢٢٦.

المبحث الثالث: كتاب شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، تحليل ومناقشة

يعد شرح الكافية لابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) أول المصادر التي اعتمد عليها شراح الكافية؛ لذلك تعد أوثق وأهم شرح لها، فقد نقل عنه الشراح تعليلاته وترجيحاته، واختياراته لأقوال المتقدمين، وتوجيهه لآرائهم، وأنهم تبعوه في كثير مما تفرد به من أقوال وآراء خالف فيها جمهور النحويين.[١]

مصادرها:

تعددت المصادر التي اعتمد عليها ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) في تأليف كتابه "شرح الكافية".

المصدر الأول: (الكتاب لسيبويه ت١٨٠هـ):

درس ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) كتاب سيبويه(ت١٨٠هـ)، وأمعن النظر فيه طويلًا، ووقف على دقائقه وأسراره، وشرحه[٢]، وتأثر به في آرائه تأثرًا بالغًا؛ ومما يؤيد ذلك كثرة نقله عن سيبويه(ت١٨٠هـ)، ولا غرابة في ذلك فكتاب سيبويه(ت١٨٠هـ) يعد دستور العربية أو – كما قالوا– قرآن النحو.[٣]

المصدر الثاني: الإيضاح لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ):

لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) تعلقًا خاصًا بمؤلفات أبي على الفارسي(ت٣٧٧هـ)؛ ويظهر ذلك جليًّا في نقله لآرائه، ومناقشته لها، وأخذ برأيه في كثير من المسائل، ومع ذلك لم تتفق الآراء حول صلة متن كتاب الكافية وشرحها بكتاب الإيضاح للفارسي(ت٣٧٧هـ)، فمنهم من يرى وجود صلة قوية بينهما حيث يقول: "والدارس لكتاب الكافية يرى أنها سارت على نسق ترتيب أبي علي(ت٣٧٧هـ) في

---

[١] شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، ص٥٩، (قسم الدراسة).

[٢] كشف الظنون لحاجي خليفة، ج٢، ص١٤٢٧.

[٣] شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، ص٥٩، (قسم الدراسة).

الإيضاح، حيث جعله مقسومًا إلى أربعة أقسام أسماء وأفعال وحروف ومشترك بين أحوالها، وقد قال نحاة عن كافية ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) أنها تلخيص لكتاب المفصل للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، وحقيقة الأمر أن ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) كان متأثرًا بـ"الإيضاح والمفصل" معًا [١]، والذي يدل على تأثر ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) بكتاب "الإيضاح" الفارسي(ت٣٧٧هـ)، شرحه له في كتاب سماه "المكتفي للمبتدي"[٢].

المصدر الثالث: كتاب المفصل للزمخشري(ت٥٣٨هـ):

درس ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) كتاب المفصل للزمخشري(ت٥٨٣هـ)، وشرحه شرحًا مطولًا، سماه "الإيضاح"، وفصل مجمله بما أفاض عليه من السهولة واليسر؛ لذلك أكد النحاة وجود صلة بين متن المفصل ومتن الكافية، ولكنهم اختلفوا في نوع هذه الصلة، فنجد ابن كثير(ت٧٧٤هـ) يقول: "وله... المقدمة المشهورة في النحو، اختصر فيها مفصل الزمخشري، وشرحها...".[٣]

وقيل أيضًا: "والبحوث التي تضمنها كتاب الكافية تسير في اصطلاحاتها وفي نهجها العام وفي ترتيبها بطريقة تشبه في كثير من النواحي ما اتبعه الزمخشري في كتابه المفصل..."[٤].

وقال السيوطي(ن٩١١هـ): "... إنه أخذ نحوه من صاحب المفصل، وصاحب المفصل نحوي صغير...".[٥]

---

[١] المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجري، تأليف د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط:١، ١٩٨٠ م. ص٨٣.

[٢] هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، ج١، ٦٥٥، وكشف الظنون لحاجي خليفة، ج١، ص٢١٢.

[٣] البداية والنهاية لابن كثير، ج١٣، ص١٧٦.

[٤] القواعد النحوية مادتها وطريقتها، تأليف، د. عبد الحميد حسن، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة العلوم، صبحي وشركاه، مطبعة العلوم، ط:٢، ١٩٥٢م، ص٢٦٨.

[٥] بغية الوعاة، ج١، ص١٣٤.

ومعنى هذه العبارة أن ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) تلميذ للزمخشري(ت٥٣٨هـ) سار على نهجه وردد آراءه، ولم يكن له فكر مستقل، ويأخذ ما يمليه عليه غيره دون نظر أو بحث.

وحقيقة الأمر غير ذلك، فإن ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) مع تأثره بالزمخشري (ت٥٣٨هـ)، إلا أن له شخصيته الفريدة التي ظهرت في مؤلفاته مما جعلت ابن خلكان(ت٦٨١هـ) يقول فيه: "ومصنفاته في غاية الحسن، وقد خالف النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات والزامات مفحمة يعسر الجواب عنها"[١]، ودليل آخر على أن ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) لم يكن نسخة طبق الأصل من الزمخشري (ت٥٣٨هـ) يردد آراءه، ويتعبد بأقواله، أملاؤه على المفصل للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ونقده له في كثير من المسائل.[٢]

موضوعاتها:

قسم ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) موضوعات الكافية إلى ثلاثة أقسام:

قسم للأسماء، وقسم للأفعال، وقسم للحروف، وموضوعات الكافية بأقسامها الثلاثة ذكرها ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) في شرحه لها، فلم يمسها أي تغيير بتقديم أو تأخير أو زيادة أو نقصان.

فالقسم الأول: "قسم الأسماء"، تحدث فيه عن الكلمة، وأقسامها، والكلام وما يتألف منه، والمعرب، والعامل، والمعرب بالحركات، والمعرب بالحروف، وأصل الإعراب بالحركات، والمعرب تقديرًا، وغير المنصرف.

المرفوعات: الفاعل، والتنازع، ومفعول ما لم يسم فاعله، والمبتدأ والخبر، وخبر "إنَّ" وأخواتها، وخبر "لا" التي لنفي الجنس، واسم "ما"، و"لا" المشبهتين بليس.

---

[١] وفيات الأعيان لابن خلكان، ج ٣، ص٢٥٠، وبغية الوعاة للسيوطي، ج ٢، ص١٣٥.

[٢] أمالي ابن الحاجب، ص٤٨، ٤٩، والمدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجري، ص٨٧.

المنصوبات: المفعول المطلق، والمفعول به، والمنادى، وتوابع المنادى، والمنادى المضاف إلى ياء المتكلم، والترخيم، والندبة، وما أضمر عامله، على شريطة التفسير، والتحذير، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والاستثناء، وخبر "كان" وأخواتها، واسم "إنَّ" وأخواتها، والمنصوب بـ"لا" التي لنفي الجنس، وخبر "ما" و"لا" المشبهتين بليس.(١)

المجرورات: الإضافة – والمضاف إلى ياء المتكلم.

التوابع: النعت، عطف النسق، والتأكيد، والبدل، وعطف البيان.

المبني: المضمر، ونون الوقاية، وضمير الفصل، وضمير الشأن، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والإخبار بالذي والألف واللام، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، والمركبات، والكنايات، والظروف.

المعرفة والنكرة، وأسماء العدد، والمذكر والمؤنث، والمثنى والمجموع، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير، والمصدر، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل.

القسم الثاني: الأفعال، وبحث فيه عن:

الفعل الماضي، والمضارع، ورفع المضارع، ونصب المضارع، وجزم المضارع، والأمر، وفعل لم يسم فاعله، والمتعدي وغير المتعدي، وأفعال القلوب، والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، وفعل التعجب، وأفعال المدح والذم.

القسم الثالث: الحروف، وبحث فيه عن:

حروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل، والحروف العاطفة، وحروف التنبيه، وحروف النداء، وحروف الإيجاب، وحروف الزيادة، وحرفا التفسير، وحروف المصدر، وحرف التوقع، وحرفا الاستفهام، وحروف الشرط، وحروف الردع، وتاء التأنيث الساكنة، والتنوين، ونون التوكيد.(٢)

---

(١) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، (قسم الدراسة) ص٦٢، ما بعدها.

(٢) شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، قسم الدراسة، ص٧١، وما بعدها، والمصدر السابق، ص ٦٣.

فابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) سار على منهج الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في تقسيمه لكتابه "الكافية" إلى ثلاثة أقسام، وحذفه للقسم الرابع وهو" المشترك"، ولكن لكي نتعرف على مدى تبعية ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) لمنهجية الزمخشري(ت٥٣٨هـ) من عدمها فيلزمنا معرفة تقسيم الزمخشري(ت٥٣٨هـ) لمفصله، بعد أن عرفنا كيفية تقسيم ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) لكافيته قال الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في مفصله: "فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب، مقسومًا أربعة أقسام: القسم الأول في الأسماء، القسم الثاني في الأفعال، القسم الثالث في الحروف، القسم الرابع في المشترك من أحوالها، وصنفت كلًّا من هذه الأقسام تصنيفًا، وفصلت كل صنف تفصيلًا، حتى رجع كل شيء إلى نصابه، واستقر في مركزه..."[١].

يظهر من هذا النص أن المفصل مقسم إلى أربعة أقسام، وكل قسم مقسم إلى فصول، وهذه الفصول تابعة جميعها إلى ذلك القسم دون أن ينظر إلى أقسام الكلمة الثلاثة، وإلى الفصل بين النحو والصرف، ولا يهمه في تقسيمه هذا أن يدخل الصرف مع النحو أو يخرجه عنه، أما ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) فقد انطلق في منهجه في الكافية من تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام: الاسم، والفعل، والحرف، على ما بيناه من تقسيمه لموضوعات الكافية، وفصل النحو عن الصرف فجعل الكافية مقتصرة على موضوعات النحو، والشافية مقتصرة على موضوعات الصرف، ومن هنا يظهر أن الشبه بعيد بين المنهجين، ويمكن أن نوجز هذا الاختلاف فيما يلي:

١-أن الزمخشري (ت٥٣٨هـ) تناول المادة النحوية والصرفية، وقسمها إلى أربعة أقسام دون أن ينظر إلى أي اعتبار من اعتبارات تقسيم الكلمة.

---

[١] المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري، ت: د. فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، ط:١، ٢٠٠٤م، ص٣١، ٣٢، وابن الحاجب النحوي، لمؤلفه أ.د إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة، والنشر، والتوزيع، ط:١، ٢٠٠٥م، ص٧٣.

٢-أن ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) قسم الكلمة إلى ثلاثة أقسام، وناقش كل قسم من هذه الأقسام بصورة مستقلة عن غيره، وانتهت الكافية بانتهاء القسم الأخير من أقسام الكلمة، وهو "الحروف".

٣-ناقش الزمخشري(ت٥٣٨هـ) المادة الصرفية مع الأسماء كما هو الحال في النسب والتصغير، وجمع التكسير، والأسماء المؤنثة، ومع الأفعال كما جاء في أبنية مصادر الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية، والقسم المتبقي منها أدخله في المشترك.

٤-أن ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) جرد المادة النحوية تمامًا من مادة الصرف، وخصص كتابًا مستقلًّا جمع فيه المادة الصرفية.[١]

٥-اشتمل المفصل على مقدمة، بينما الكافية لابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) جاءت خالية من المقدمة[٢].

وبذلك تنتفي شبهة من يدعي تقليد ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) للزمخشري(ت٥٣٨هـ) في التنظيم المنهجي.

منهجه:

سار ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) في شرحه للمقدمة "الكافية" على نهج كثير من المتقدمين، وذلك بذكر عبارة المتن، ثم يعرض لشرحها والإفصاح عما توجزه من قضايا نحوية، وما تتضمنه من آراء وأقوال تؤيد أو تعارض ما سيقت من أجله، فقد كان يجتزئ عبارة صغيرة من المتن مسبوقة بلفظة "قوله"، وقد اختلف هذا المنهج الذي خطه في بعض الموضوعات، وتفصيله على النحو الآتي:

١-كان يأتي في أكثر شرحه للموضوعات بنص المتن كاملًا.

---

[١] شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، قسم الدراسة، ص٧٢، وما بعدها.

[٢] الفوائد الضيائية لنور الدين عبد الرحمن الجامي، ت: أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، العراق ١٩٨٣، ج١، ص٢٣.

٢-أغفل ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) عن ذكر عبارة المتن إما بتمامها أو بعضها، وحدث ذلك في أكثر من موضع.[١]

٣-إذا كان الشرح واضحًا يذكر عبارة المتن ولا يتعرض لها بالشرح، ومن أمثلة ذلك قوله في باب المفعول به: "قوله: وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا ظاهر".[٢]

٤-أحيانًا يذكر المتن ولا يتعرض له بالشرح لا شكلًا ولا مضمونًا، ومن أمثلة ذلك، قوله في باب التنوين: "ويحذف من موصوف بـ"ابن" مضافًا إلى علم آخر".[٣]

٥-كان يوضح علة استخدامه لتعبير معين في المتن مع إمكانية الاستغناء عنه بتعبير آخر، وحدث ذلك في أكثر من موضع، ومن أمثلة ذلك، قال: "واختير قوله (على جهة قيامه به) ولم يقل قائمًا به على الحقيقة، وما هو جارٍ مجراه في التعبير والتقدير كالنسب والإضافات...".[٤]

٦-في مواضع كثيرة استخدم طريقة السؤال والجواب عند عرضه للمسائل النحوية، ومن أمثلة ذلك، قوله في باب الممنوع من الصرف: "فإن قال قائل: إن أحوى مثل: "أفعل" بعد الإعلال بثبوت الألف بعد العين، فهو فاسد من جهة أن ثبوتها إنما كان بعد ثبوت الحكم بمنع الصرف...".[٥]

٧-نادرًا ما تعرض لبيان معاني الكلمات اللغوية الغامضة، ومن أمثلة ذلك، قوله: "... لأن حضاجر، في الأصل جمع حِضجر، والحضجر، العظيم البطن...".[٦]

---

[١] ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص٦٩، قسم الدراسة، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٥٠، ٣٠٧، ٣٤٠، ٣٤١.

[٢] المصدر السابق، ص٤٠٦.

[٣] المصدر السابق، ص١٠١٣.

[٤] المصدر السابق، ص ٣٢٥، وتكرر هذا في ص، ٤٤١، ٨٢١،٨٢٠.

[٥] المصدر السابق، ص، ٣٠١، ٤٧٥، ٥١٢،٥١٣،٧٥٥، ٨٤٨، ٩٦٧.

[٦] المصدر السابق، ص٢٩٥ ٢٢٣، ٢٧٩، ٩١٣.

٨-نادرًا ما كان يعرض لمورد المثل أو معنى القول المأثور، فمما عرض لبيان مورده من الأمثال، قوله (في أيدي سبأ): "... المعنى: ذهبوا مثل أيدي سبأ في تشتتهم وتفردهم في البلاد...".[١]

٩-تأثر أسلوب ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) بالذوق البلاغي، ومن أمثلة ذلك ما ذكره من جواز استعمال جمعي القلة والكثرة أحدهما مكان الآخر على سبيل الاستعارة، حيث قال: "... وقد يستعمل كل واحد منهما مكان أخيه على سبيل الاستعارة كقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾[٢] في موضع (أقراء)، وكقولك: ثلاثة رجالٍ، وإن لم يكن جمع قلة"[٣]، وكذلك استخدامه لعلة الإيضاح بعد الإبهام في باب الضمير بقوله: "فأما ضمير الشأن والقصة، فإنما جيء به من غير أن يتقدم ذكره قصدًا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة، ليعظم وقعها في النفس ثم تفسر، فيكون ذلك أبلغ من ذكره أولًا مفسرًا،...".[٤]

١٠-ساعدت طبيعة ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) الأصولية والفقهية إلى قياس كثير من مسائل النحو على المسائل الأصولية والفقهية، فكثيرًا ما كان يستخدم في شرحه ألفاظ ومصطلحات المناطقة والمتكلمين، ومن هذه الألفاظ والمصطلحات: القسمة العقلية[٥]- النطق والمفهوم[٦]- الحكم والمحكوم[٧]- الجنس والنوع والفصل[٨]- الإدراك بالضرورة[٩]- الدور[١٠]- العلم الضروري[١١].

---

[١] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص٧٥٩، ٣٣٨.
[٢] سورة البقرة، من الآية ٢٢٨.
[٣] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص٨٢٤.
[٤] المصدر السابق، ص ٦٧٧.
[٥] المصدر السابق، ص٧١٦.
[٦] المصدر السابق، ص ٥١٣.
[٧] المصدر السابق، ص٣٥٦.
[٨] المصدر السابق، ص٢١٧، ٥٢٧.
[٩] المصدر السابق، ص٢٥٦، ٨٤٤.
[١٠] المصدر السابق، ص٧١٥، ٧٢٠.
[١١] المصدر السابق، ٧٥٥.

١١-لم ينسب ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) في شرحه كثيرًا من اللغات إلى أصحابها إلا فيما ندر، وكان يكتفي بعبارة: "في لغة من يقول"[١]، أو "في اللغة الأولى"[٢]، أو "في لغة من يثبتها"[٣] وعندما ينعت هذه اللغة كان يقول: "لغة صحيحة"[٤]، "في لغة قليلة"[٥]، "وهذه لغة رديئة"[٦]، "اللغة الكثرى"[٧]، "اللغة القلى"[٨].

١٢-كثيرًا ما كان يغفل ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) عن نسبة الآراء والأقوال إلى أصحابها، وكان يعبر عن الرأي بعبارة تفيد العموم، نحو: "ومن قال"[٩] أو "من يتوهم"[١٠]، أو "من يظن"[١١]، أو "فمن جوز"[١٢] أو "من رأى".[١٣]

---

[١] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٤٣٨.

[٢] المصدر السابق، ص ٤٤٧.

[٣] المصدر السابق، ص ٣٨٤.

[٤] المصدر السابق، ص ٥٥٣.

[٥] المصدر السابق، ص٣٠٣.

[٦] المصدر السابق، ص٢٩٢.

[٧] المصدر السابق، ص٧٥٠.

[٨] المصدر السابق، ص٧٥١.

[٩] المصدر السابق، ص٥١٥، ٥٣٣، ٥٦٨، ٥٦٩، ٦٠١، ٩٦٧، ٩٢٢، ٢٩٧، ٤٩٧، ٦٠٠.

[١٠] المصدر السابق، ص ٨٢١، ١٠١٠.

[١١] المصدر السابق، ص ٨٢٠.

[١٢] المصدر السابق، ص ٩١٦.

[١٣] المصدر السابق، ص ٤٣٩.

١٣-كان يعبر عن رأيه بصيغة الجمع، نحو: "إنا ذكرنا"[١]، و"إنا عرفنا"[٢]، و"إنا قاطعون[٣]"، و"وإنا متفقون"[٤]، و"إنا نعلم"[٥].

١٤-ذكر ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) اللغات الواردة في الأبنية والمفردات، فأشار في باب الموصول إلى اللغات الواردة في "الذين" حيث قال:" و"الألي"، و"الذين" لجماعة المذكرين، و"الذون" في الرفع على بعض اللغات مثلها في "اللذان" في الرفع على غير الفصيح، والفصيح" الذين" في الأحوال الثلاث" [٦]، وفي باب الحروف المشبهة بالفعل أورد لـ"لعل" عدة لغات، حيث قال: "...وفيها لغات: لعلَّ، وعَلَّ، ولعَنَّ، وعَنَّ، ولأنَّ، وأنَّ...".[٧]

١٥-استخدامه لبعض الألفاظ التي تدل على ترجيحه أو اختياره لرأي على آخر أو عدم اختياره له عند عرضه للمسائل النحوية، ومن ذلك، قوله: "المشهور"[٨]، أو" الصحيح"[٩]، أو "الفصيح"[١٠]، أو "المختار"[١١]، أو "والاتفاق"[١٢].

---

[١]شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٣٨٩.

[٢] المصدر السابق، ص ٣٨٩.

[٣] المصدر السابق، ص ٥٣٣.

[٤] المصدر السابق، ص ٣٠٠.

[٥] المصدر السابق، ص ٣١٩.

[٦] المصدر السابق، ص ٧٢٤.

[٧] المصدر السابق، ص ٩٧٧.

[٨] المصدر السابق، ص ٤٥٠.

[٩] المصدر السابق، ص ٣٦٢، ٥٠٨، ٥١١، ٧٠٠، ٩٢٠.

[١٠] المصدر السابق، ص ٦٩٤، ٧٢٤.

[١١] المصدر السابق، ص ٣٤٥، ٤٦٢، ٦٠٠، ٦٩٤.

[١٢] المصدر السابق، ص ٣٠١، ٦٠٧، ٦٤٨.

الفصل الثاني
موافقات ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) الضمنية لآراء المذهب الكوفي في كتابه شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب

المبحث الأول: المسألة الأولى: إعراب الوصف الرافع للضمير المنفصل

تمهيد:

المبتدأ قسمان: مبتدأ له خبر، نحو: "زيدٌ قائمٌ"، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر، وفي هذه الحالة، يجب أن يكون المبتدأ وصفًا، نحو: "أقائم الزيدان"[1]، وفي رفع هذا الوصف للضمير المنفصل، محل خلاف بين النحاة، فالكوفيون يرون أن الوصف لا ينفصل عنه الضمير، فلا يقال :" أقائمٌ أنت"، والبصريون يرون جواز انفصال الضمير بعد الوصف، ويترتب على هذا الخلاف اختلافهم في إعراب الوصف، والضمير المنفصل بعده، وما ذهب إليه الكوفيون أيده ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، وإن لم يصرح بذلك، ولكنه فُهِمَ ذلك من مضمون كلامه على ما سيأتي بيانه، وتوضيح هذا الخلاف على النحو الآتي:

الرأي الأول: يرى أصحاب هذا الرأي أنه لا يجوز انفصال ضمير الرفع بعد الوصف، فلا يجوز في، نحو: "أقائمٌ أنت؟ "أن" تعرب "قائم" مبتدأ، و"أنت" فاعل سد مسد الخبر؛ لأن "أنت" ضمير رفع منفصل، وعندهم ضمير الفاعل يجب أن يكون مستترًا في "قائم" لا يظهر؛ لذلك أعربوا "أنت" مبتدأ مؤخر، و"قائم" خبر مقدم، وفي حالة التثنية والجمع يكون هذا الضمير بارزًا متصلًا، فيقال: "أقائمان أنتما؟"، و"أقائمون أنتم؟".

---

[1] شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ومعه كتاب سبل الهدى بشرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: ١١، ١٩٦٣م، ص ١١٦، ١١٧.

وقال بهذا الرأي: الزمخشري (ت٥٣٨هـ)[١]، والسهيلي (ت٥٨١هـ)[٢]، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)[٣] ونُسِبَ هذا الرأي للكوفيين عامة[٤].

قال ابن الحاجب(ت ٦٤٦هـ): "وقوله رافعة لظاهر، احترز من أن يتوهم متوهم تجوزه إذا رفع مضمرًا في مثل قولك: أقائمان هما، أو: أقائمان الزيدان "فإنه لو اقتصر دونه لدخل فيه، وليس بمبتدأ باتفاق".[٥]

ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) يمنع أن يعرب الوصف المقدم مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر، وإنما أوجب أن يعرب الوصف خبرًا مقدمًا، وما بعده مبتدأ مؤخر، وهو بذلك مؤيد لرأي المذهب الكوفي على ما فُهِمَ من كلامه ضمنًا، وزعم وهمًا منه أن الإجماع منعقد على ذلك، والأمر على خلاف زعمه، كما سيأتي بيانه[٦].

وعندما تعرض الزمخشري أيضًا (ت ٥٣٨هـ) إلى إعراب قوله تعالى﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ ﴾ [٧] أعرب الوصف خبرًا مقدمًا وهو: "أراغب"، وأعرب الضمير المنفصل بعده "أنت" مبتدأ مؤخر ولم يجز فيه غير هذا الوجه[٨]؛ مما يدل على

---

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، وعليه كتاب " الانتصاف " فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، للإمام ناصر الدين ابن منير المالكي، اعتنى به وخرج أحاديثه، وعلق عليه، خليل مأمون شيحا، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط: ٣، ٢٠٠٩م، ج ١٦، ٦٣٨.

(٢) نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي، ت: الشيخ، عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ على محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط :١، ١٩٩٢، ص ٣٢٨.

(٣) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ج ٢، ص ٣٥٤.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ت: د. محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي قم – إيران ١٤٠٤هـ، ج ٢، ص ٣٠٩.

(٥) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ج ٢، ص ٣٥٤.

(٦) سبق رأي البصريين في البحث.

(٧) سورة مريم من الآية ٤٦.

(٨) الكشاف للزمخشري، ج ١٦، ص ٦٣٨.

موافقته هو وابن الحاجب(ت ٦٤٦هـ) لرأي الكوفيين، وإنما جاز ذلك عندهم؛ لأن المبتدأ والخبر يترافعان؛ فالمبتدأ هو الذي رفع الخبر، والخبر هو الذي رفع المبتدأ، فـ "أنت" في الآية الكريمة، ليس بأجنبي عن الخبر "أراغب"، فكل منهما معمول للآخر[١]، وهذا في حال الإفراد، أما في حال التثنية والجمع فيقال: "أقائمان أنتما" أو "أقائمون أنتم" بإبراز الضمير المتصل بالوصف، فلا يجوز عند الكوفيين أن يقال: "أقائمٌ أنتما؟"، ولا "أقائمٌ أنتم؟" وفي هذه الحالة لا يجوز إلا وجه واحد فقط، وهو إعراب الوصف خبر مقدم، والضمير المنفصل بعده مبتدأ مؤخر، وهذا ما أيده ابن الحاجب(ت ٦٤٦هـ).

واحتج ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) ومن تبعه من الكوفيين بأمرين:

أولهما: أن الوصف في حالة رفعه للفاعل الساد مسد الخبر، يكون جاريًا مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير في نحو قولنا: "أيقومان؟ ويقومون؟"، فكذلك ما جرى مجراه؛ فلذلك وجب أن يقال: "أقائمان؟ وأقائمون؟"، حتى يكون اتصال الضمير المتصل به كاتصاله بالفعل الذي جرى مجراه.[٢]

ثانيهما: أن الضمير المتصل بالفعل لا يجاوره إلا متصلًا، فلا يقال: قام أنا، بل يقال: قمتُ، وإنما انفصل الضمير مع الوصف لئلا يُجهل معناه؛ لأن الضمير معه يكون مستترًا، بخلاف الضمير مع الفعل قد يكون بارزًا، كما في قولنا: "قمتُ أو، قمتَ، أو قمتِ".

---

[١] شرح التسهيل لابن مالك، ت: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ج ١، ص ٢٧٢.

[٢] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: ١، ٢٠٠٠م، ج ٣، ص ٢٥٣.

الرأي الثاني: يرى أنه إذا رفع الوصف ضميرًا منفصلًا يجوز إعراب الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر، فأعربوا "أراغب" مبتدأ، والضمير المنفصل بعده، فاعل سد مسد الخبر[١] في قوله تعالى﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ ﴾[٢].

ويجوز إعراب الوصف "أراغب" خبرًا مقدمًا، والضمير بعده "أنت" مبتدأ مؤخرًا[٣]. هذا في حال الإفراد، أما في حال التثنية والجمع فأجاز البصريون أن يعرب الضمير المنفصل فاعلًا سادًّا مسد الخبر في، نحو: "أقائم أنتما؟ وأقائم أنتم؟"، و"قائم" مبتدأ[٤].

وقال بهذا الرأي:

ابن مالك (ت٦٧٢هـ)[٥]، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ)[٦]، وابن هشام (ت٧٦١هـ)[٧]، وابن عقيل (ت٧٦٩هـ)[٨]، والدماميني (ت٨٢٧هـ)[٩]، ونُسِبَ هذا الرأي للبصريين عامة[١٠].

---

[١] التذييل والتكميل لأبي حيان، ج ٣، ص ٢٥٤، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لبدر الدين بن عمر الدماميني، ت. د: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي، ج ٣، ص ١٤.

[٢] سورة مريم من الآية ٤٦.

[٣] شرح ابن عقيل، ومعه كتاب منحه الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف، محمد محي الدين عبد الحميد، ط: ٢٠، ١٩٨٠م، ج١، ص١٩٨.

[٤] التذييل والتكميل لأبي حيان، ج ٣، ص ٢٥٤.

[٥]شرح التسهيل لابن مالك، ج، ١، ص ٢٦٨.

[٦] التذييل والتكميل، ج ٣، ص ٢٥٣.

[٧] مغني اللبيب، ج ٢، ص ٥٥٧.

[٨] المساعد على تسهيل الفوائد، " شرح التسهيل لابن عقيل، ت: د. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة، ١٩٨٠م، ج ١، ص٢٠٤.

[٩] تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، ج ٣، ص ١٤.

[١٠] التذييل والتكميل، ج ٣، ص ٢٥٤.

حجتهم في ذلك:

احتج أصحاب هذا الرأي بأمرين:

القياس، والسماع:

أولًا: القياس: وهو أن الصفة إذا جرت على غير ما هي له جاز إبراز الضمير المرفوع بها باتفاق بين النحويين، نحو: زيدٌ هندٌ ضاربها هو، وهي مع ذلك جارية مجرى الفعل، ولو وقع الفعل موقعها لم يبرز فيه الضمير، بل نقول: "زيدٌ هندٌ يضربها"، فبذلك يكون خالف اسم الفاعل الفعل الذي يجري مجراه، فكذلك هاهنا يجوز أن ينفصل الضمير عن الوصف، ويخالف الفعل فيقال: "أقائم أنتما".[١]

ثانيًا: السماع: كقول الشاعر:

خَلِيلَيَّ ما وافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ[٢]

قوله "ما وافٍ" وصف اعتمد على نفي قبله، ورفع "أنتما" –وهو ضمير منفصل– على أنه فاعل له سد مسد الخبر.[٣]

وقول الآخر:

فما باسطٌ خيرًا ولا دافعٌ من النَّاسِ إلاَّ أنتمُ آلَ دارم [٤]

فـ "باسط" مبتدأ، اعتمد على نفي قبله، و"لا دافع" معطوف عليه، و"أنتم" فاعلهما سد مسد الخبر.

---

[١] التذييل والتكميل، ج ٣، ٢٥٤.

[٢] من الطويل، قائله مجهول. البيت من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك، ج ١، ص ١٦٩، والتذييل والتكميل، ج ٣، ص ٢٥٥، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ج ١، ص ٢٠٤.

[٣] التذييل والتكميل، ج ٣، ص ٢٥٥، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ج ١، ص ٢٠٤.

[٤] من الطويل، مجهول القائل. البيت من شواهد: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، ت: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط: ١، ١٩٨٦م، ص١٨٣، والتذييل والتكميل لأبي حيان، ج ٣، ص ٢٥٥، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ج١، ص ٢٠٥، وتعليق الفرائد وتسهيل الفوائد للدماميني، ج ٣، ص ١٥.

رد البصريين على ما ذهب إليه ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) والكوفيون، ومن تبعهم:

أولًا: ما ذهب إليه الزمخشري (ت٥٣٨هـ) من إعراب الوصف "أراغب" خبر مقدم، و"أنت" مبتدأ مؤخر في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي﴾[١] يؤدي إلى الفصل بين العامل "الخبر" وهو "أراغب"، وبين معمول الخبر وهو "عن آلهتي" بأجنبي، وهو "أنت"؛ لأنه مبتدأ؛ فليس لـ "راغب" عمل فيه؛ لأنه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح؛ لأن المبتدأ عند البصريين مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ فاختلف بذلك العاملان.[٢]

ثانيًا: ما استدل به البصريون من أن الوصف إذا كان جاريًا على غير من هو له جاز إبراز الضمير باتفاق بين البصريين والكوفيين، ولو وقع الفعل موقعه لم يبرز الضمير، فكما جاز أن يخالف الوصف الفعل في هذا الموضع جاز أن يخالف الوصف الفعل هنا، فيقال: "أقائم أنتما"، و"أقائم أنتم"[٣].

ثالثًا: لو طبقنا ما ذهب إليه ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) والكوفيون من إعراب الوصف خبر مقدم، والضمير المنفصل بعده مبتدأ مؤخر في قول الشاعر:

خَلِيلَيَّ ما وافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ[٤]

لأدى إلى الإخبار عن الاثنين بلفظ الواحد، فكان الأولى أن يقال بناء على مذهب الكوفيين وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) "ما وافيان أنتما"، فعدم التطابق في العدد يدل على أنه مثل الفعل يطلب فاعلًا ولا يطلب خبرًا.[٥]

---

[١] سورة مريم من الآية ٤٦.

[٢] مغني اللبيب لابن هشام ج ٢، ص ٥٥٧، وشرح ابن عقيل، ج١، ص١٩٨.

[٣] التذييل والتكميل، ج ٣، ص ٢٥٣.

[٤] سبق تخريج هذا البيت.

[٥] مغني اللبيب لابن هشام، ج ٢، ص ٥٥٧.

وأما قوله:

فما باسطٌ خيرًا ولا دافعٌ من النَّاسِ إلاَّ أنتمُ آلَ دارمِ [١]

فيمكن أن يقال بأنه ليس فيه موضع شاهد؛ لأنه يمكن تقدير الفاعل اسمًا ظاهرًا فيقال: "ولا دافع أذى أحد من الناس".[٢]

التعقيب:

بعد العرض السابق لآراء النحويين في إعراب الوصف الرافع للضمير المفصل، أرى أن ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) كان مؤيدًا لرأي المذهب الكوفي تأييدًا ضمنيًّا، وهو عدم جواز انفصال ضمير الرفع بعد الوصف، وعلى ذلك يعرب الوصف خبرًا مقدمًا، والضمير المنفصل بعده مبتدأ مؤخرًا، وأرى أن ما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني، وهم البصريون ومن تبعهم أولى بالقبول؛ لأن الفعل أصل في العمل، وأقوى من الوصف؛ فلما قوي عمله امتنع فصله، وفاعل الوصف ينفصل إذا جرى الوصف على غير ما هو له، فكما انفصل لهذا الغرض يجوز أن ينفصل لغرض آخر، وهو كونه في اللفظ سادًا مسد الخبر، وهو واجب الفصل[٣]، مما يدل على ضعف ما ذهب إليه الكوفيون وابن الحاجب (ت٥٣٨هـ) ومن تبعهم.

---

[١] سبق تخريج هذا البيت.

[٢] تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ١٨٣.

[٣] المصدر السابق نفسه، ص ١٨٣.

المبحث الثاني: المسألة الثانية القول في الألف والواو والياء في التثنية والجمع أهي إعراب أم حروف إعراب؟

تمهيد:

الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، ولهذا الإعراب أربع علامات أصول، وعلامات فروع، فالأصول أربعة، الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، والسكون للجزم، أما العلامات الفرعية فهي واقعة في الأسماء في خمسة أبواب تفصليها كالآتي: الأسماء الستة، فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، والمثنى، فإنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة، وينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة، وجمع المذكر السالم، وحكمه: الرفع بالواو نيابة عن الضمة، والنصب والجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة، وهذه الأبواب الثلاثة تنوب فيها الحروف عن الحركات، وهناك أبواب أخرى تنوب فيها حركة عن حركة كجمع المؤنث السالم، وحكمه: أنه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة، فنابت الكسرة عن الفتحة في حالة الجر، والممنوع من الصرف يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة أيضًا نيابة عن الكسرة[١]، هذا وقد اختلف النحويون في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم إلى عدة آراء، وكان فيها ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) مؤيدًا تأييدًا ضمنيًّا لما ذهب إليه الكوفيون على ما سيأتي بيانه في موضعه، وتفصيل هذا الخلاف على النحو الآتي:

الرأي الأول: يرى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، فهي على ذلك الإعراب نفسه [٢]. **وقال بهذا الرأي:**

---

[١] شرح التسهيل لابن مالك، ج١، ص ٤٠، وما بعدها.

[٢] الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، ت: د. مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط: ٣، ١٩٧٩م، ص ١٣٠.

قطرب (ت٢٠٦هـ)[١]، والفراء (ت٢٠٧هـ)[٢]، والزجاجي (ت٣٣٧هـ)[٣]، واختاره ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)[٤]، ونُسِبَ هذا الرأي إلى سيبويه (ت١٨٠ هـ)[٥]، وللكوفيين عامة[٦].

قال ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) مؤيدًا لما ذهب إليه الكوفيون على ما فُهِمَ من كلامه: "وليست الألف في "ضاربان"، والواو في "ضاربون" بضمير؛ لأنهما ينقلبان ياء في النصب والجر، والضمائر لا تتغير عن حالها...."[٧].

---

[١] الإنصاف في مسائل الحلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٢٥.

[٢] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، ت: د عبد الرحمن السليمان العثيمين، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، بإشراف د. أحمد مكي الأنصاري، ١٩٧٦م، ص ١٠٣.

[٣] الجمل للزجاجي، اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته، الشيخ ابن أبي الشنب، طبع بمطبعة جول كربونل بالجزائر، ١٩٢٦م، ص٢٣.

[٤] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص٦٨٤.

[٥] وما نُسب إلى سيبويه ليس بصحيح على ما سيأتي بيانه في موضعه، ينظر: الكتاب لأبي بشر عثمان بن قنبر، ت: عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ٣، ١٩٨٨م، ج ١، ص ١٨، والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري، ت: د. جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ٢٠٠٢م، ص ٢٥" المسألة "٣" القول في إعراب المثنى والجمع على حدة.

[٦] ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ت: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة، د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ج ١، ٥٧١، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي، ت: د. طارق الجنابي، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ط :١، ١٩٨٧م، ص ٢٩.

[٧] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ص ٦٨٤.

حجتهم في ذلك:

الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات، ألا ترى أنك تقول: "قام الزيدانِ"، و"رأيت الزيدينِ"، و"مررت بالزيدينِ"، فتتغير كتغير الحركات، في نحو: "قام زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ "، فلما تغيرت كتغير الحركات دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات؛ لأنها لو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها [١]، وأن الإعراب ما دل على الفاعل والمفعول وكان حادثًا عن عامل، وهذه الحروف بهذه المنزلة فكانت إعرابًا كالحركات.[٢]

الرد على ما ذهب إليه الكوفيون وابن الحاجب(ت٦٤٦هـ):

أولًا: لو كانت "الألف والواو والياء" في التثنية والجمع هي الإعراب نفسه وأنها كالحركات، لم يتخل بسقوطها معنى الكلمة كما لم يختل بسقوط الحركات معنى الكلمة، لأننا لو أسقطنا الحركات، الضمة، والفتحة، والكسرة من قولنا: "جاء زيدٌ، رأيت زيدًا، مررت بزيدٍ" لم يخل بمعنى الاسم، بخلاف لو أسقطنا من الاسم علامة التثنية والجمع: "الواو، والياء، والألف"؛ لأخل ذلك بمعنى الاسم، فلما كان سقوطها يخل بمعنى الاسم بخلاف الحركات علم أنها ليست بإعراب مثل الحركات[٣].

ثانيًا: أنها تدل على معانٍ غير الإعراب، فهي كـ"تاء التأنيث، وياء النسب"، ولو كانت إعرابًا لم تدل على معنى غير الإعراب.[٤]

---

[١] الإنصاف في مسائل الحلاف لأبي البركات الأنباري، ص٢٦.

[٢] التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري، ص١٠٦.

[٣] الإنصاف في مسائل الخلاف لابي البركات الأنباري، ص ٢٩، ٣٠

[٤] التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري، ص ١٠٨.

الرأي الثاني:

أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة، وأن ترك العلامة له علامة، وإذا حدث عامل نصب أو جر أوجب الانقلاب إلى الياء، وهذا الانقلاب يعد إعرابًا؛ لحدوثه عن عامل.[١]

أي أنهما معربان بالتغير والانقلاب في حالتي النصب والجر، وبعدم ذلك في حالة الرفع.[٢]

وقال بهذا الرأي: الجرمي (ت ٢٢٥هـ).

حجته في ذلك:

لما كان الإعراب في حالتي النصب والجر متغيرًا بقلب الألف والواو ياء، علم بذلك أن التغير والانقلاب هو الإعراب[٣].

الرد على هذا الرأي:

أولًا: أن ترك العلامة لو صح جعله علامة إعراب، لكان النصب به أولى؛ لأن الجر له علامة وهي الياء وهي لائقة به لمناسبتها الكسرة، والرفع له الواو وهي لائقة به لمناسبتها الضمة، وأن الواو في الجمع هي أصل الألف في المثنى فأبدلت ألفًا، كما يقال في يَوْجل: ياجل، فلم يبق للنصب إلا مشاركة الرفع أو الجر.

ثانيًا: أن ترك العلامة يعد علامة، هذا يؤدي إلى مخالفة النظائر، فلم يوجد من المعربات غير المثنى، وجمع المذكر، الذي ترك العلامة فيه يعد علامة، وما يؤدي إلى مخالفة النظائر دون ضرورة، فمتروك.

---

[١] شرح التسهيل لابن مالك، ج١، ص٧٤.

[٢] ارتشاف الضرب لأبي حيان، ج ١، ص ٥٦٩.

[٣] شرح التسهيل لابن مالك، ج ١، ص ٧٤.

ثالثًا: الرفع أقوى وجوه الإعراب فيجب الاعتناء به، وتخصيصه بجعل علامته عدمية منافٍ لذلك.[١]

رابعًا: ذلك يجعل الإعراب في حالتي النصب والجر معنى لا لفظًا؛ لأن الانقلاب معنى واللفظ هو المقلوب، وفي حالة الرفع يكون الإعراب لفظًا لا معنى، وخالف في ذلك جهات الإعراب في اسم واحد وهذا معدوم النظائر[٢].

خامسًا: لو كان الانقلاب هو الإعراب لم يكن في المثنى وجمع المذكر رفع؛ لأن الألف والواو ليستا منقلبتين.[٣]

سادسًا: الياء في حالتي النصب والجر لم تكن منقلبة عن شيء، وإنما هي موضوعة هكذا ابتداءً.[٤]

الرأي الثالث:

يرى أن الإعراب للمثنى وجمع المذكر السالم يكون بحركات مقدرة على الحرف الذي يسبق "الألف، والواو، والياء"[٥]، فيكون الإعراب مقدر على الدال في، نحو: "الزيدان"، و"الزيدون"، و"الزيدين"، وهذه الحروف "الألف، والواو، والياء" دلائل على الإعراب، وإنما منع من ظهور هذه الحركات اشتغال ما قبل هذه الحروف بالحركات التي اقتضتها هذه الحروف[٦].

---

[١] شرح التسهيل لابن مالك، ج ١، ص ٧٤.

[٢] شرح المفصل لموفق الدين ابن يعيش إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها ومديرها محمد منير عبده أغا الدمشقي، ج٤، ص١٤٠.

[٣] المقتضب لأبي العباس يزيد بن محمد المبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٩٩٤م، ج ٢، ص١٥٢.

[٤] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، ص ١٠٧.

[٥] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لأبي بكر السيوطي، ت: أحمد شمس الدين، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٨م، ج ١، ص١٥٧.

[٦] ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، ج١، ص ٥٦٩.

ونُسِبَ هذا الرأي: للأخفش(ت٢١٥هـ)[١]، وللمبرد(ت٢٨٥هـ)[٢]، وللمازني (ت ٢٤٧هـ)، وللزيادي(ت٢٤٩هـ)[٣].

قال ابن عقيل(ت٧٦٩ هـ): "فإذا قلت: "قام الزيدان"، فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الدال، وإذا قلت: "رأيت الزيدين"، فعلامة النصب الفتحة المقدرة على الدال، وإذا قلت: "مررت بالزيدين"، فعلامة الجر كسرة مقدرة على الياء، و"الألف والياء" دليل على ذلك، وكذلك يُقال في الجمع، وهذا قول الأخفش والمبرد".[٤]

حجتهم في ذلك:

أنه لا يصح الحكم على "الألف، والواو، والياء" أنها حروف إعراب؛ لأنها لو كانت كذلك لما احتاجت إلى دليل يدل عليها؛ كما أن حرف الإعراب هو الذي يظهر عليه حركات الإعراب وهنا لا تظهر عليها.[٥]

الرد على هذا الرأي:

أولًا: أن هذه الحروف "الألف، والواو، والياء" دخلت على الاسم للدلالة على معنى لم يفهم بدونها، كـ "ألف التأنيث، وتائه، وياء النسب"، فلما لم يكن ما قبل هذه الحروف محلًّا للإعراب، فكذلك ما قبل هذه الحروف لا يكون محلًّا لها.

ثانيًا: الأصل أن لا تغير هذه الحروف إذا كان الإعراب مقدر قبلها، كما لم يحتج إلى تغيير ما بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم، وألف المقصور.

ثالثًا: أن الإعراب جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل، وهذه الحروف محصلة لذلك؛ فلا يجوز العدول عنها.[٦]

---

[١] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لأبي بكر السيوطي، ج ١، ١٥٧ص.

[٢] المقتضب للمبرد، ج٢، ص١٥٢.

[٣] ارتشاف الضرب، ج١، ص٥٦٩.

[٤] المساعد على تسهيل الفوائد، ج ١، ص٤٧.

[٥] التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري، ص١٠٣.

[٦] شرح التسهيل لابن مالك ج، ١، ص ٧٥.

الرأي الرابع:

أن "الألف، والواو، والياء" حروف إعراب[١]؛ لأنها إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع، فالواحد يدل على الإفراد فإذا زيدت دلت على التثنية والجمع، فهي كـ"تاء" في " قائمة"، و"الألف في "حبلى"، فكما أن "الألف"، و"التاء" فيهما حرف إعراب كذلك هاهنا.[٢]

وقال بهذا الرأي: الخليل(ت١٧٠هـ)، وسيبويه(ت١٨٠هـ)[٣]، وأبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)[٤]، والعكبري (ت٦١٦هـ)[٥]، ونُسب هذا الرأي للبصريين عامة.[٦]

حجتهم في ذلك:

أولًا: أن حرف الإعراب إذا سقط يختل به المعنى، وحروف التثنية والجمع كذلك.

ثانيًا: أن هذه الحروف مزيدة في آخر الاسم فكانت حروف إعراب كـ "تاء التأنيث، وألفه، وياء النسب" إنما كانت كذلك؛ لأن حق الإعراب أن يقع في آخر الكلمة وبعد انتهاء ما يدل عليه معناها من الفاعلية، والمفعولية، والإضافة وغيرها.

---

(١) الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، ص١٠٣، واللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، ت: د. غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط:١، ١٩٩٥م، ج١، ص١٠٣.

(٢) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي، ص٢٩، وما بعدها.

(٣) الكتاب، ج١، ص١٨، وشرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، ت: خالد عبد الكريم، ص١٣٠.

(٤) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ت: محمد بهجة البيطار، ص ٥٢.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب، ١٠٣، وما بعدها.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٢٥.

ثالثًا: أن العرب قالوا: "مذروان"[١]، و"عقلته بثنايين"[٢]، فصححوا والواو والياء كما صححوها قبل تاء التأنيث في، نحو: "عباية"، "شقاوة"، ولولا أنها حروف إعراب لم يفعل ذلك.

رابعًا: أن هذه الأسماء معربة، وكل اسم معرب يحتاج إلى علامة إعراب؛ لأن الإعراب كالعرض المحتاج لمحله، والحرف محله.[٣]

الرأي الخامس:

من العرب من يجعل الإعراب في جمع المذكر على النون، إلا أن ذلك لا يحفظ إلا في الشعر، وأنشدوا لذلك أبياتًا من الشعر[٤] حملها المبرد (ت ٢٨٥هـ) على أن ذلك مذهب للعرب غير خاص بالضرورة الشعرية[٥]، ومن ذلك قول الشاعر:

رب حي عرندس ذي شباب لاَ يَزَالُونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ[٦]

---

[١] أطراف الأليتين وليس لهما واحد، ينظر: لسان العرب لابن منظور، دار صادر بيروت، ج ١٤، ص٢٨٥، مادة "ذ.ر.ا"

[٢] جاء في لسان العرب: "عقلت البعير بثنايين"، غير مهموز؛ لأنه لا واحد له، إذا عقلت يديه جميعا بحبل، وإنما لم يهمز؛ لأنه جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال: " ثناء" ينظر: ج١٤، ص١٢١، مادة" ث.ن.ي".

[٣] اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص١٠٤.

[٤] ارتشاف الضرب، ج١، ص٥٦٨.

[٥] المقتضب للمبرد، ج٣، ص٣٣٢، ج٤، ص٣٧.

[٦] من الخفيف، مجهول القائل، ويروى: "رب حي عرندس ذي طلالٍ، يروى "ضاربين الرقاب" اللغة: العرندس، الشديد، ذي طلال، أو ذي شباب: يقصد بها، الحالة الحسنة، والهيئة الجميلة. البيت من شواهد: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، ص ٧٥، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح "الشواهد الكبرى" لبدر الدين العيني، ت: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، سنة النشر، ٢٠١٠م، ص ٢٢٠، ٢٢١، والدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط: ١، ١٩٩٩م، ج١، ص٥٣.

فنجد "ضاربين" أجرى إعرابه على النون، ولم يحذفها لأجل الإضافة، وخُرِّج على أن الأصل: "ضاربين ضاربي القباب"، فحذف "ضاربي" لدلالة "ضاربين" عليه.(١)

وإلى غير ذلك من الأبيات التي ورد فيها إعراب جمع المذكر السالم على النون، وفي ذلك يقول الفارسي (ت٣٧٧هـ): "اعلم أن هذه النون إذا جُعِلت حرف الإعراب، صارت ثابتة في الكلمة، فلم تُحذف في الإضافة، كما كانت تُحذف قبل، كما لم تُحذف نون "فِرْسِن"(٢)، و"ضَيْفَن"(٣)، و"رَعْشَن"(٤)، ونحو ذلك من النونات التي تكون حرف إعراب، وإن كانت زائدة، ويكون حرف اللين قبلها "الياء"، ولا يكون "الواو"؛ لأن الواو تدل على إعراب بعينه، فلم يَجز ثباتها من حيث لم يجز ثبات إعرابين في الكلمة... ".(٥)

التعقيب:

بعد عرض الآراء السابقة في هل الألف، والواو، والياء، في التثنية والجمع، إعراب أم حروف إعراب؟ نجد أن ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) كان مؤيدًا تأييدًا ضمنيًّا لرأي المذهب الكوفي من أن "الألف، والواو، والياء" بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، وهي على ذلك الإعراب نفسه على ما فُهِم من كلامه ضمنًا، والذي تطمئن إليه النفس من هذه الآراء هو الرأي الرابع القائل: إن الألف والواو والياء حروف إعراب؛ لخلوه من الاعتراضات الواردة على غيره من الآراء، مما يدل على أن ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) جانبه الصواب في موافقته لرأي المذهب الكوفي.

---

(١) الدرر اللوامع للشنقيطي، ج١، ص ٥٣.

(٢) الفرسن: طرف خف البعير، ينظر: لسان العرب لابن منظور، ج٦، ص١٦٣، مادة "ف. ر. س".

(٣) الضيفن: الذي يجيء مع الضيف، ينظر: المصدر السابق، ج٩، ص٢١٠، مادة " ض.ي. ف".

(٤) الرعشن: المرتعش، ينظر: المصدر السابق، ج٦، ص٣٠٤ مادة "ر. ع. ش".

(٥) كتاب الشعر، شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي، ت: د. محمود محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:١، ١٩٨٨م، ص ١٥٩.

المبحث الثالث: المسألة الثالثة علة رفع الفعل المضارع

تمهيد:

الأفعال ثلاثة، ماضٍ، ومضارع، وأمر، وهذه الأفعال تنقسم من حيث الإعراب والبناء إلى قسمين: أفعال مبنية، وأفعال معربة، والمبني من هذه الأفعال الفعل الماضي والأمر، أما الفعل المضارع فيجوز فيه البناء والإعراب، فيبنى الفعل المضارع في حالتين، إذا اتصلت به نون النسوة يبنى على السكون، وإذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة يبنى على الفتح، ويدخله الإعراب إن خلا من نون التوكيد، ونون النسوة، فيجوز فيه الرفع، والنصب، والجزم[١]، وفي علة رفع المضارع اختلف النحويون إلى عدة آراء كان ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) فيها مؤيدًا لما ذهب إليه الكوفيون على ما فُهِمَ من كلامه ضمنًا، وتفصيل هذا الآراء وبيان حجة كل رأي على النحو الآتي:

الرأي الأول: يرى أن الفعل المضارع في، نحو: "يقومُ زيدٌ، و"يذهبُ عمرٌو"، مرفوع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة له.

وقال بهذا الرأي:

ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)[٢]، وابن مالك(ت٦٧٢هـ)[٣]، وابن هشام(ت٧٦١هـ)[٤]، ونُسِبَ هذا الرأي للفراء(ت٢٠٧هـ)[٥]، ولحذاق الكوفيين[٦].

---

[١] دليل السالك إلى ألفية ابن مالك المسالك لعبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع، ج١، ص٤٤.

[٢] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٨٦٦.

[٣] شرح الكافية الشافية للعلامة جمال الدين ابن مالك، ت: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، "بدون تاريخ"، ج٢، ١٥١٩، وشرح التسهيل، ج٤، ص٥.

[٤] الجامع الصغير في النحو لابن هشام، ت: د. أحمد محمود الهرميل، ١٩٨٠م، ص١٦٩.

[٥] شرح المفصل لابن يعيش، ج ٧، ص ١٢.

[٦] الإنصاف في مسائل الخلاف ص، ٤٣٧، المسألة: "٧٧ بمَ يرتفع الفعل المضارع".

قال ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ): "وقوله: "ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم، مثل: "يقومُ زيدٌ"، هذا أقرب على المتعلم من قولهم: "ويرتفع إذا وقع موقع الاسم"؛ لأنه ترد عليه اعتراضات مشكلة وتحتاج إلى الجواب عنها...". [١]

من نص ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، يتضح أنه يميل إلى رأي المذهب الكوفي القائل إن الفعل المضارع رُفِعَ لتجرده من الناصب والجازم.

حجتهم في ذلك:

أولًا: أن الفعل المضارع إذا دخلت عليه أدوات النصب، وهي: "أنْ، ولنْ، وكي، وإذن" نُصِبَ، فيقال: "لن يقومَ زيدٌ"، ولما دخلته أدوات الجزم، وهي: "لمْ، ولمَّا، ولام الأمر، ولا الناهية، وإنْ الشرطية"، وما أشبه ذلك، جُزِمَ، فيقال: "لم يقمْ زيدٌ، ولمَّا يذهبْ"، وعند عدم دخول هذه الأدوات عليه يُرفع، نحو: يقومُ زيدٌ، فعُلِمَ بذلك أنه بدخول هذه الأدوات، يدخل على المضارع النصب، والجزم، وفي حالة عدم دخولها يدخله الرفع.

ثانيًا: أنه لو كان مرفوعًا لوقوعه موقع الاسم –على ما سيأتي بيانه من مذهب البصريين–؛ لكان يلزم أن يكون المضارع منصوبًا إذا وقع الاسم في موقع يصلح أن يكون معه منصوبًا، نحو: "كان زيدٌ يقومُ"؛ لأن "يقوم" حل محل الاسم المنصوب الواقع خبرًا لـ "كان"، وهو "قائمًا"، وكيف يرفع لوقوعه موقع الاسم، والاسم له حالات من الإعراب، فقد يأتي مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مخفوضًا؛ فلو كان كذلك لوجب أن يُعرب إعراب الاسم في الرفع، والنصب، والخفض.[٢]

ثالثًا: لو كان الفعل المضارع مرفوعًا لوقوعه موقع الاسم؛ لما ارتفع الفعل بعد "لو"، وأدوات التخضيض؛ لأنها أدوات تختص بالدخول على الأفعال، ولا يمكن وقوع الاسم بعدها، فيقال: "لو يقومُ زيدٌ"، و"هلا يفعلُ ذاك"، فعُلِمَ أن الرافع ليس لوقوعه موقع الاسم، بل لتجرده من الناصب والجازم.[٣]

---

[١] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٨٦٦.

[٢] الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٤٣٧.

[٣] شرح التسهيل لابن مالك، ج ٤، ص ٦.

الرأي الثاني:

يرى أن عامل الرفع في الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم، والمقصود بذلك أنه يقع في الموقع الذي يصح وقوع الاسم فيه، ألا ترى أنه يجوز أن يقال: "يضربُ زيدٌ"، فترفع الفعل المضارع؛ لأنه يجوز أن يقال: "أخوك زيدٌ"[١]، أي في موقع ساغ وقوع الاسم موقع الفعل المضارع كان مرفوعًا[٢]؛ ولذلك لا يرتفع المضارع بعد النواصب والجوازم؛ لأنه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها، فتقول: "لن يقومَ زيدٌ"، و"لم يقمْ زيدٌ"، ولا يصلح أن يُقال: "لن قائم"، ولا "لم قائم"، وإنما ساغ فيما دون ذلك، فنقول: "يقومُ زيدٌ"؛ لأنه يصلح أن يقال: "قائمٌ زيدٌ".

وقال بهذا الرأي:

سيبويه(ت١٨٠هـ)[٣] والفارسي(ت٣٧٧هـ)[٤]، وابن جني(ت٣٩٢هـ)[٥]، والجرجاني(ت٤٧١هـ)[٦]، وابن يعيش(ت٦٤٣هـ)[٧]، وابن عصفور(ت٦٦٩هـ)[٨]، ونُسِبَ للبصريين عامة.[٩]

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش، ج٧، ص ١٢.

[٢] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،" الشرح الكبير، ت: د. صاحب أبو جناح "بدون تاريخ"، ج١، ص١٣٠.

[٣] الكتاب، ج٣، ص ٩.

[٤] الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، ت: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، ط :١، ١٩٦٩م، ص٣٠٨.

[٥] اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٨٨م، ص٨٨.

[٦] المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، ت: د. كاظم بحر المرجان. دار الرشيد للنشر،١٩٨٢م، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ج٢، ص ١٠٤٦.

[٧] شرح المفصل لابن يعيش، ج٧، ص ١٢.

[٨] شرح جمل الزجاجي، ج١، ص١٣٠.

[٩] الإنصاف في مسائل الخلاف لابي البركات الأنباري، ص ٤٣٧، " مسألة ٧٧ "بمَ يرتفع الفعل المضارع، وشرح المفصل لابن يعيش، ج٧، ص ١٢.

قال سيبويه: " هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بُنى على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أوفي موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة وكينونتها في هذا الموضع ألزمتها الرفع..."[١].

حجتهم في ذلك:

أولًا: قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

ثانيًا: أن قيام الفعل المضارع مقام الاسم أوقع الفعل المضارع في أقوى أحواله؛ فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى حالات الإعراب، وأقوى حالات الإعراب هو الرفع.

ثالثًا: لا يلزم من وقع المضارع موقع الاسم، أنه لو وقع الماضي موقعه لارتفع الماضي؛ لأن الماضي لا يوجد ما يوجب إعرابه فهو مبني دائمًا؛ فصار قيامه مقام الاسم بمنزلة العدم في وجوب الرفع؛ لأن الرفع من الإعراب.[٢]

رد البصريين على ما استدل به الكوفيون وابن الحاجب(ت٦٤٦هـ):

أولًا: أنه لو كان الفعل المضارع مرفوعًا لتعريته من النواصب والجوازم؛ لأدى ذلك أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، والذي أجمع عليه النحويون أن الرفع قبلهما؛ لأن الرفع صفة للفاعل "العمدة"، والنصب صفة للمفعول "الفضلة"؛ كما أن الفاعل في ترتيب الجملة الفعلية قبل المفعول[٣]؛ لذلك وجب أن يكون الرفع قبل النصب؛ ولما كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم من طريق الأولى.[٤]

---

[١] الكتاب، ج٣، ص٩.

[٢] الإنصاف في مسائل الخلاف لابي البركات الأنباري، ص ٤٣٨، وما بعدها "مسألة ٧٧ بمَ يرتفع الفعل المضارع".

[٣] المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري، ص ٤٣، ٤٤.

[٤] الإنصاف في مسائل الخلاف لابي البركات الأنباري، ص ٤٣٩، وما بعدها.

ثانيًا: أن التعري من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، فإن دخل عليه جازم جزمه، وإن دخل عليه ناصب نصبه.[١]

ثالثًا: قولهم: "لو كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم؛ لكان ينبغي أن لا ترتفع في قولهم: "كاد زيدٌ يقومُ"؛ لأنه لا يجوز أن يقال: "كاد زيدٌ قائمًا"، فيمكن الرد على ذلك بأن الفعل واقع موقع الاسم في هذا المثال؛ ولكنه لا يمكن الإتيان به ونقول: "كاد زيدٌ قائمًا"؛ لأن "كاد" موضوعة للتقريب من الحال، واسم الفاعل دلالته على المضي أولى من دلالته على الحال؛ فلذلك عدلوا عن استعمال الاسم إلى استعمال "يَفْعَل"؛ لأنه أدل على مقتضى "كاد"؛ والدليل على أن الفعل المضارع مع "كاد" واقع موقع الاسم رجوعهم إلى الأصل في الضرورة الشعرية[٢] في قول الشاعر:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ، وَمَا كِدْتُ آئِبًا وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ[٣]

فقال الشاعر: "كدت آيبًا"، ولم يقل: "كدت أؤوب".[٤]

رابعًا: قولهم إن الرافع للمضارع وقوعه موقع الاسم؛ لمَّا كان ارتفع الفعل لوقوعه بعد "لو"، وأدوات التخضيض؛ الرد على ذلك القول إن الرفع للفعل استقر قبل

---

[١] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج١، ص ١٣١.

[٢] الإنصاف في مسائل الخلاف لابي البركات الأنباري، ص ٤٤١، وما بعدها، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج١، ص ١٣٠.

[٣] من الطويل، قائله تأبط شرا، والبيت في ديوانه ص ٣١، ت: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط: ١، ٢٠٠٣م، ويروى الشطر الأول: فأبت إلى فهم ولم أك آيبا. البيت من شواهد: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص ٤٤١، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين بن مالك، مطبعة العاني بغداد، ١٩٧٧م، ج١، ص ٨٢٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج١، ص١٣٠، ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ت: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص ١٩٠، وهمع الهوامع للسيوطي، ج١، ص٤١٩.

[٤] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج١، ص١٣٠.

دخول هذه الأدوات[١]؛ ولأن المراد بوقوعه موقع الاسم هو الموضع الذي هو للاسم بالجملة، وما بعد هذه الحروف هو للاسم بدليل قولهم: "لو ذات سوار لطمتني"، و"هلا زيدٌ قام"، فإذا وقع فيه الفعل المضارع استحق الرفع للعلة المذكورة.[٢]

الرأي الثالث: يرى أن الفعل المضارع يرتفع بالزوائد في أوله، أي يرفع بأحرف المضارعة في أوله.

ونُسِبَ هذا الرأي للكسائي(ت١٨٩هـ)[٣] من الكوفيين.

حجته في ذلك: أن المضارع كان قبلها مبنيًّا، وبها صار مرفوعًا فأُضيف العمل إليها ضرورة، إذ لا حادث سواها.[٤]

الرد على ما ذهب إليه الكسائي(ت١٨٩هـ) من عدة أوجه.

أولًا: أن أحرف المضارعة عند دخولها على المضارع صارت جزءًا منه، وجزء الشيء لا يعمل في باقية؛ لأنه بذلك يصير عاملًا في نفسه.

ثانيًا: أن عوامل النصب تدخل على الفعل المضارع فتنصبه، وعوامل الجزم تدخل على المضارع فتجزمه؛ فلو كانت أحرف المضارعة هي العاملة للرفع؛ لم يجز أن يدخل عليها عامل آخر؛ كما لم يدخل ناصب على جازم، وجازم على ناصب.[٥]

---

[١] شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو وهو شرح للشيخ خالد الأزهري، على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، منشورات محمد على بيضون، ط:١، ٢٠٠٠م، ج٢، ص٣٥٧.

[٢] شرح التسهيل لابن مالك، ج ٤، ص ٦.

[٣] الإنصاف في مسائل الخلاف لابي البركات الأنباري، ص ٤٣٧، وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش، ج٧، ص ١٢.

[٤] شرح المفصل لابن يعيش، ج٧، ص ١٢.

[٥] المصدر السابق نفسه، ج ٧، ص١٢.

ثالثًا: لو كانت الزوائد هي التي ترفع الفعل المضارع؛ لمَّا تأثر الفعل المضارع بدخول الناصب والجازم عليه؛ فلما تأثر بدخول الناصب والجازم عُلِمَ أن تلك الزوائد ليست هي عاملة للرفع.[١]

الرأي الرابع:

يرى أن الفعل المضارع مرفوع لمضارعته للاسم.

ونُسِبَ هذا القول لثعلب(ت٢٩١هـ) من الكوفيين.[٢]

الرد على هذا الرأي: بأن المضارعة اقتضت إعرابه من حيث الجملة، وكل نوع من أنواع الإعراب يحتاج إلى عامل يقتضيه.[٣]

الرأي الخامس:

جمع بين علتين لرفع المضارع وهما تعريه من عوامل النصب والجزم، وحلوله محل الاسم.

وقال بهذا الرأي: أبو القاسم الحريري(ت٥١٦هـ)

قال: "اعلم أن الفعل المضارع يرتقع لتعريه عن عوامل النصب والجزم وحلوله محل الاسم"[٤].

الرد على هذا الرأي: يمكن الرد على أبي القاسم الحريري(ت٥١٦هـ) بمَ رُدَّ به على حذاق الكوفيين بما اعتلوا به لرفع المضارع وهو التجرد من الناصب والجازم[٥]، ولكن نوافقه في العلة الثانية وهي رفع المضارع لحلوله محل الاسم، التي قال بها البصريون عامة.

---

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص٤٤٠، وما بعدها.

[٢] ينظر رأيه في: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ت: د. عبد الرحمن على سليمان، ط :١، ٢٠٠١م، دار الفكر العربي، القاهرة، ص١٢٢٨.

[٣] ينظر رأيه في: شرح التصريح على التوضيح لابن هشام، ج٢، ص٣٥٧.

[٤] شرح ملحة الإعراب لأبي القاسم الحريري، ت: د. فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط :١، ١٩٩١م، ص٢٢٧.

[٥] ينظر: ص ٥٤، وما بعدها من البحث.

التعقيب:

مما سبق عرضه من الآراء الواردة في علة رفع الفعل المضارع أرى أن ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) كان مؤيدًا لرأي المذهب الكوفي القائل إن الفعل المضارع مرفوع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة له، وأرى أن الرأي الأولى بالقبول والذي تطمئن إليه النفس هو الرأي الثاني المنسوب للبصريين القائل: إن الفعل المضارع رُفِعَ لحلوله محل الاسم؛ لقلة الاعتراضات الواردة عليه، وإن كان ما ورد عليه من اعتراضات فهي واهية بالنظر إلى الاعتراضات الواردة على غيره من الآراء التي طُرِحتْ في علة رفع الفعل المضارع، وليس الأمر كما زعم ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) بأن المذهب الكوفي أولى من المذهب البصري أو بأولى من غيره من المذاهب؛ لكثرة الاعتراضات الواردة على المذهب البصري، فإن أكثر الاعتراضات ورودًا في حقيقة الأمر كانت على المذهب الكوفي، وتم دحض حجتهم والرد عليها مما يدل على أن ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) جانبه الصواب في موافقته لرأي المذهب الكوفي.

المبحث الرابع: المسألة الرابعة نصب المضارع بعد "كي"

تمهيد: للفعل المضارع حالتان، الإعراب، أو البناء، وإذا أعرب فله ثلاث حالات الرفع، والنصب، والجزم، ولا ينصب إلا إذا سبقته أداة من أدوات النصب وهي: "أنْ المصدرية، وكي المصدرية، و"لن"، وإذن"[١]، أما النصب بـ "كي"، فهو محل خلاف بين النحويين، وإليكم توضيح هذه الآراء بالتفصيل مبينة رأي ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) وموافقته ضمنًا لما ذهب إليه الكوفيون:

الرأي الأول:

يرى أن "كي" لا تكون إلا حرف نصب مثل: "أنْ"، سواء تقدمت عليها اللام عليها أو تجردت منها، ولا يجوز أن تكون حرف خفض.

---

[١] شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، ج١، ص٣٣٠.

وقال بهذا الرأي:

الزمخشري(ت٥٣٨هـ)[١] ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)[٢]، ونُسِبَ هذا الرأي للكوفيين عامة.[٣]

قال ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): ""كي" تنصب ومعناها السببية، أي: تدل على أن ما قبلها سبب لما بعدها، وقد اخْتُلِف: هل هي الناصبة بنفسها أو بإضمار "أنْ" بعدها، والصحيح أنها الناصبة؛ لحصول الاتفاق على أنها الناصبة في مثل قولهم: أسلمت لكي أدخلَ الجنة".[٤]

يتضح من نص ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) موافقته الضمنية لرأي المذهب الكوفي القائل: إن "كي" هي الناصبة بنفسها ولا تكون حرف جر، وهذا ما أكده ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في كتابه شرح الوافية من موافقته لما ذهب إليه الكوفيون حيث قال: "و "كي" تنصب أبدًا، ومعناها أنَّ ما قبلها سبب لما بعدها، كقولك: "أسملت كي أدخلَ الجنة، والصحيح أنها الناصبة"، فإذا قلت: "أسلمت لكي أدخل الجنة"، فمتفق على أنها في مثل ذلك الناصبة...."[٥].

الواضح من نص ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في مؤلفه شرح الوافية، أن "كي" تكون ناصبة بنفسها سواء تقدمت عليها اللام أو تجردت منها، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون أيضًا.

حجتهم في ذلك:

أولًا: أن "كي" هي الناصبة بنفسها ولا يجوز أن تكون حرف خفض؛ لأنها من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال، لا يجوز أن يكون حرف خفض؛

---

[١] المفصل في علم العربية، ص٣٣٠، وما بعدها.

[٢] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٨٧٠.

[٣] ارتشاف الضرب لأبي حيان، ص١٦٤٥.

[٤] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٨٧٠.

[٥] شرح الوافية على نظم الكافية، ص ٣٤٦.

لأنه من عوامل الأسماء؛ وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء.[١]

ثانيًا: الدليل على أنها الناصبة بنفسها دخول حرف الجر عليها "اللام"؛ فكيف تكون حرف حفض، ويدخل عليها حرف خفض آخر؟ وحرف الخفض لا يدخل على مثله، وأما قول الشاعر:

فلا واللهِ لا يُلفَى لِما بي ولا لِلِمَا بِهِمْ أبدًا دواء[٢]

فهذا من الشاذ الذي لا يعرج عليه، ولا يؤخذ به بالإجماع.[٣]

ثالثا: لا يجوز أن يُقال الدليل على كونها حرف جر دخولها على "ما" الاستفهامية فيقال: "كيمه"، كما يقال: "لمه"؛ فـ"كي" في هذا الموضع ليس لها عمل في "مه"، وليست في موضع خفض، وإنما هي في موضع نصب؛ لأنها تُقال عند ذكر كلام لم يُفهمْ، يقول القائل: "أقوم كي تقوم"، فيسمعه المخاطب ولم يفهم "تقوم"، فيقول: "كيمه"؟ يريد "كي ماذا"، والتقدير: "كي ماذا تفعل".[٤]

---

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، مسألة "٨١ "كي"، ص ٤٥٥، وارتشاف الضرب لأبي حيان، ص١٦٤٥.

[٢] من الوافر، لمسلم بن معبد الوالبي.

البيت من شواهد: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: د. على النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة ١٩٩٤م، ج ٢، ص٢٥٦، وسر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: د. حسن هنداوي، ص ٢٨٢، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٤٥٥، والمقرب لابن عصفور، ت: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط :١، ١٩٧٢م، ج ١، ص ٢٣٨، والجنى الداني في حروف المعاني لابن القاسم المرادي، ت: د. فخر الدين قباوة، وأ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط:، ١٩٩٢ م، ص ٨٠.

[٣] الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٤٥٥.

[٤] المصدر السابق، ص ٤٥٥، ٤٥٦.

الرأي الثاني:

يرى أن "كي" تكون ناصبة بنفسها مثل "أنْ"؛ وذلك إن تقدمتها اللام، كقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَاتَأْسَوْاْ﴾[١]، وتكون أيضا حرف جر مضمر بعدها "أنْ" إن لم تقدر اللام قبلها.

وقال بهذا الرأي:

سيبويه (ت١٨٠هـ)[٢]، والمبرد(ت٢٨٥هـ)[٣]، والمرادي (ت٧٤٩ هـ)[٤]، وابن هشام(ت٧٦١هـ)[٥]، والزبيدي(ت٨٠٢هـ)[٦]، ونُسِبَ هذا الرأي للبصريين عامة[٧].

قال سيبويه(ت١٨٠هـ): "وبعض العرب يجعل "كي" بمنزلة "حتى"؛ وذلك أنهم يقولون "كيمه" في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا: "حتى مه"، و"حتى متى"، و"لمه"، فمن قال "كيمه" فإنه يضمر "أنْ" بعدها، وأما من أدخل عليها اللام، ولم يكن من كلامه "كيمه"، فإنها عنده بمنزلة "أنْ"، وتدخل عليها اللام كما تدخل على "أنْ"، ومن قال "كيمه" جعلها بمنزلة اللام".[٨]

---

[١] سورة الحديد، من آية ٢٣.

[٢] الكتاب، ج٣، ص٦.

[٣] المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، ج ٢ ص ٨،٩.

[٤] الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٦٤.

[٥] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، ت: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط: ١، الكويت، ٢٠٠٠م، ص ٣٣، وما بعدها، وشرح شذور الذهب تأليف محمد عبد المنعم الجوجري، ت: د. نواف بن جزاء الحارثي، ط:١، ١٤٢٤هـ، ص ٥١٨، وما بعدها.

[٦] ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ص ١٥١.

[٧] الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، مسألة "٨١ "كي"، ص ٤٥٥، والمصدر السابق، ص ١٥٠.

[٨] الكتاب، ج ٣، ص ٦.

حجتهم في ذلك:

أنه سُمِع من كلام العرب: "جئت لكي أتعلمَ"، و سُمِعَ أيضًا من كلامهم: "كَيْمَه"، وأما قولهم "لكي أتعلمَ"، فهي الناصبة بنفسها لدخول حرف الجر عليها، وليست حرف جر؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر، أما "كيمه"؛ فهي حرف جر بمعنى "اللام" كأنه قال: "لِمَه"؟، ووجه الاستدلال بهذا اللفظ أنه تقرر من لسان العرب أن "ما" الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر حُذِفَ ألفها، نحو: "بِمَ، ولِمَ، وفِيمَ، وعمَّ"، فإذا وقفت عليها جاز أن تلحقها هاء السكت.(١)

رد البصريين على ما استدل به الكوفيون، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ):

أولًا: أن ما قاله الكوفيون ومن تبعهم، من أن "كي" من عوامل الأفعال؛ فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء؛ فهذا غير صحيح؛ لأن "كي" على ضربين:

الأول: أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعال؛ وذلك في حالة دخول اللام عليها كما في، نحو: "جئتك لكي تكرمني"؛ فهي هنا الناصبة بنفسها، ولا يجوز أن تُقدر "أنْ" بعدها؛ ولا يجوز أن تكون حرف جر؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر.

الثاني: أن تكون جارة، وهي بذلك من عوامل الأسماء؛ وذلك إذا لم يسبقها اللام، نحو: "جئتك كي تكرمني"، فهي بمعنى اللام، والفعل بعدها منصوب بـ "أنْ"؛ كما هو منصوب بعد اللام بتقدير "أنْ"، وحُذِفَتْ فيهما طلبًا للتخفيف.(٢)

والدليل على أنها بمنزلة اللام، أنها تكون بمعنى اللام؛ لأنه لا فرق بين قولنا: "جئتك كي تكرمني"، وبين قولك: "جئتك لتكرمني"؛ وإذا كانا بمعنى واحد فلا داعي لترك الظاهر لشيء لم يقم عليه دليل.(٣)

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش، ج٧، ص ١٧، ١٨، وهمع الهوامع للسيوطي، ج٢، ص ٢٨٩.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج٢، ص ١٥١٣، وما بعدها، والجنى الداني للمرادي، ص ٢٦٣، ومغني اللبيب لابن هشام، ج ٣، ص ٣٣، وما بعدها.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٤٥٨.

ثانيًا: أما ما ذهبوا إليه من أن "مه" في موضع نصب؛ فهذا ليس بصحيح؛ لأنها لو كانت في موضع نصب لم تُحذف ألفها؛ لأن ألف "ما" لا تُحذف إلا في موضع جر، بخلاف "ما" إذا كانت في موضع نصب أو رفع لا يجوز حذف ألفها، فلا يقال: "مَ تفعل"، في قولك: "ما تفعل"، ولا "مَ عندك" في قولك: "ما عندك"، فلما حُذِفت الألف دل على أنها في موضع جر.

ثالثًا: ما ذهب إليه الكوفيون من أن "كيمه" كلمة تقال عند عدم فهم ما يقال من كلام، وتخصيصهم لذلك بـ "كي وحدها ليس بصحيح؛ لأن كان يجب أن يقال: أن مه، ولن مه، وإذن مه"؛ لأن هذه الكلمات تقال عند عدم فهم السامع ما يراد من الفعل بعد هذه الأحرف، وهو بذلك يسأل عن المصدر، والمصدر بعد "لن، وأنْ، وكي، وإذن" بمعنى واحد، فلما اقتصروا على "كي" دل على بطلان ما ذهبوا إليه. [١]

الرأي الثالث:

يرى أن "كي" في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بـ "أنْ" مقدرة، وقد تظهر.

ونُسِبَ هذا الرأي للخليل بن أحمد(ت١٧٠هـ)[٢]، وللأخفش(ت٢١٥هـ)[٣].

---

[١] المصدر السابق، ص٤٥٩، وما بعدها.

[٢] همع الهوامع للسيوطي، ج٢، ص ٢٨٩، قال ابن يعيش في شرح المفصل، ج٧، ص ١٨: "وقد حكي عن الخليل أنه لا ينتصب بشيء إلا بأن أما ظاهرة أو مقدرة، وهذا يقتضي أن يكون النصب بعد كي وإذن بإضمار "أن" فاعرفه".

[٣] الجنى الداني للمرادي، ص٢٦٤، ومغني اللبيب لابن هشام، ج٣، ص٣٥، والهمع للسيوطي ج٢، ص٢٨٩.

الرد على هذا الرأي:

أن "كي" لا تكون دائمًا حرف جر؛ والدليل على ذلك قوله تعالى:﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ﴾[١]؛ فلو كانت حرف جر لدخل حرف الجر على حرف الجر وهذا محال، فإن زعم الأخفش(ت٢١٥هـ) أن "كي" تأكيد للام، كقول الشاعر :

فلا واللهِ لا يُلفَى لِما بي ولا لِلِمَا بِهِمْ أبدًا دواء[٢]

ردَه ابن هشام (ت٧٦١هـ) بقوله: " رُدَّ بأن الفصيح المقيس لا يُخَرَّج على الشاذ".[٣] والمقصود بالفصيح وهو اجتماع اللام وكي في قوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَاتَأْسَوْاْ﴾[٤]، والشاذ، وهو اجتماع حرفي جر اللام وكي، أو اللام واللام كما في البيت السابق[٥].

التعقيب:

بعد العرض السابق لآراء النحويين في "كي" هل هي الناصبة بنفسها كما ذهب إلى ذلك ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) والكوفيون، أم أنها الناصبة بنفسها بشرط أن تسبقها اللام، وإن لم تسبقها فهي الجارة والفعل المضارع بعدها منصوب بإضمار "أنْ" كما ذهب إلى ذلك سيبويه (ت١٨٠هـ) والبصريون عامة، أم أنها جارة دائمًا والنصب بعدها بأنْ مضمرة أو ظاهرة كما ذهب إلى ذلك الخليل(ت١٧٠هـ) والأخفش (ت٢١٥هـ)، أرى أن الرأي الذي تطمئن إليه النفس والأولى بالقبول هو الرأي الثاني القائل: أن "كي" تكون ناصبة بنفسها مثل "أنْ"؛ وذلك إن تقدمتها اللام،، وتكون أيضًا حرف جر مضمر بعدها "أنْ" إن لم تقدر اللام قبلها، وهو رأي سيبويه(ت١٨٠هـ) والبصريين عامة، وذلك لقوة ما استدلوا به، مع كثرة

---

[١] سورة الحديد، من آية ٢٣.

[٢] سبق تخريج هذا البيت.

[٣] مغني اللبيب، ج ٣، ص ٣٦.

[٤] سورة الحديد، من آية ٢٣.

[٥] حاشية الشيخ الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام ج ٢، ص ٢٦٦.

الاعتراضات الواردة على المذهب الكوفي ومن تبعهم كالزمخشري (ت٥٣٨هـ) وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) وما ورد أيضًا من اعتراضات على مذهب الخليل (ت١٧٠هـ) والأخفش (ت٢١٥ هـ) تظهر ضعف حجتهم، وقوة حجة الرأي الثاني، مما يدل على أن ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) جانبه الصواب في موافقته لرأي المذهب الكوفي.

المبحث الخامس: المسألة الخامسة واو "ربَّ" هل هي التي تعمل الجر؟

تمهيد: من خصائص "رُبَّ" أنها قد تُحذفَ، ويبقى عملها، ولا يكون ذلك في غيرها إلا نادرًا، ويُجر بـ "رُبَّ" محذوفة بعد "الفاء" كثيرًا، وبعد "الواو" أكثر، وبعد "بل" أقل، ومع التجرد أقل، وفي حذف "رُبَّ"، وبقاء عملها بعد "الواو" [١]، محل خلاف بين النحويين في هل الجر بـ "رُبَّ" المحذوفة أم الجر بـ "الواو"؟، فالكوفيون يرون أن الجر بالواو، وتبعهم في ذلك ابن الحاجب(ت٦٤٦ هـ) على ما سنبينه من آراء للنحاة في هذه المسألة، أما البصريون فيرون أن الجر بـ "رُبَّ" المقدرة بعد " الواو"، وتوضيح هذا الخلاف على النحو الآتي:

الرأي الأول:

يرى أن الواو التي تسبق "رُبَّ" المحذوفة هي التي تعمل الجر بنفسها، وليست هي" الواو" العاطفة.

وقال بهذا الرأي:

المبرد (ت٢٨٥هـ)[٢]، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)[٣]، ونُسِبَ هذا الرأي للكوفيين عامة[٤].

---

[١] الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ص ٤٥٤.

[٢] المقتضب، ج٢، ص ٣٤٦، و٣٤٧، ٣١٩.

[٣] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٩٥٣، وشرح الوافية، ص ٣٨٣.

[٤] الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، " مسألة " ٥٨ " واو "رُبَّ" هل هي التي تعمل الجر؟"، ص٣٢٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان، ص ١٧١٧.

قال ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ): "... الواو التي يبدأ بها في أول الكلام بمعنى "رُبَّ"...، وقد قيل: "إن الخفض بها مقدرة [١]... ، وأن "الواو" واو عطف، ورُدَّ ذلك بأن واو العطف لا تكون في أول الكلام، وأجيب: بأنها قد تستعمل بتقدير جملة أخرى مقدرة، وضُعِف أيضًا بأن إضمار حرف الجر معملًا على حذف القياس...".[٢]

يُفهم من كلام ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) ومن رده على من جعل الجر بعد الواو بـ "رُبَّ" المقدرة أنه مؤيد لرأي المذهب الكوفي.

حجتهم في ذلك:

احتجوا لذلك بأمرين:

أولًا: أن "الواو" لما نابت مناب "رُبَّ" عملت عملها، و"رُبَّ" تعمل الجر فكذلك "الواو"؛ لنيابتها عنها[٣] وصارت كـ "واو" القسم؛ فلما نابت هذه "الواو" عن "باء القسم" عملت عملها وهو الجر، فكذلك "الواو" هاهنا.

ثانيًا: الدليل على أن الواو هنا ليست هي العاطفة، أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به؛ لأننا نجد هذه الواو وقعت في أول القصيدة، فكيف تكون عاطفة وتقع في أول القصيدة؟[٤]، وذلك كما في قول الشاعر:

وبلدٍ عاميةٍ أعماؤهُ.[٥]

---

[١] يشير بذلك إلى مذهب البصريين.

[٢] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص، ٩٥٢، ٩٥٣، وشرح الوافية، ص ٣٨٣.

[٣] البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ت: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٨٦، ج٢، ص٨٧٠.

[٤] الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص٣٢٢

[٥] من الرجز، لرؤبة بن العجاج، ينظر: شرح ديوان رؤبة بن العجاج، ت: د. ضاحي عبد القادر محمد، ود. علي مكي، أعده للطبع وشارك فيه، أسامة محمد أبو العباس، وأحمد عبد النبي أحمد، أشرف على الطبع، ثروت عبد السميع محمد، إصدار مجمع اللغة العربية القاهرة، ط: ١، ٢٠١١م، ج٢، ص١٧٧، ويروى: وبلدة مغبرة أرجاؤه.=

الرأي الثاني: يرى أن واو "رُبَّ" لا تعمل وإنما عمل الجر بـ" رُبَّ" المقدرة بعدها والواو العاطفة.

وقال بهذا الرأي: ابن جني(ت٣٩٢هـ)[١]، أبو البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ)[٢]، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ)[٣]، وابن مالك (ت٦٧٢هـ)[٤]، وابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ)[٥]، ونُسِبَ هذا الرأي للبصريين عامة[٦].

حجتهم في ذلك:

احتجوا لذلك بعدة أمور:

أولًا: أن الواو حرف عطف وحرف العطف لا يعمل شيئًا؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًّا، وحرف العطف غير مختص؛ إنما يدخل على الاسم والفعل، فوجب أن لا يكون عاملًا، وإذا لم يكن العمل لحرف العطف وجب أن يكون العمل لـ "رُبَّ" المقدرة بعدها. [٧]

ثانيًا: أن"رُبَّ" قد تظهر بعد الواو؛ فلو كانت الواو هي العاملة، ونابت مناب "رُبَّ" في العمل؛ لأدى ذلك إلى الجمع بين العوض والمعوض عنه.[٨]

=اللغة: الأعماء: أغفال الأرض التي لا عمارة بها.

البيت من شواهد: سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، ج٢، ص٦٣٧، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص ٣٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش،ج٢، ص١١٨.

[١] سر صناعة الإعراب، ج ٢، ص ٦٣٨.

[٢] الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣٢٤، ٣٢٥.

[٣] شرح المفصل لابن يعيش، ج ٢، ص١١٨.

[٤] شرح التسهيل، ج٣، ص١٨٩.

[٥] البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج ٢، ص٨٧٠.

[٦] الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣٢٤، ٣٢٥.

[٧] شرح المفصل لابن يعيش، ج ٢، ص١١٨.

[٨] الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٣٢٣.

ثالثًا: أنه قد أُنيبَ عن "رُبَّ" المقدرة حروف عطف أخرى غير "الواو"، وهي "الفاء"، و"بل"، فكما أن "الفاء"، و"بل" وإن كانتا بدلًا من "رُبَّ" حرفا عطف لا محالة، فكذلك الواو.(١)

رابعًا: أن الواو قد تقع عاطفة في غير هذه الحال نائبة مناب العامل دالة عليه، وليست بمتولية العمل دونه، وذلك كقولنا: قام زيدٌ وعمرٌو، ورأيت زيدًا، وبكرًا، ومررت بسعيدٍ وخالدٍ، فإذا كانت الواو هي العاملة، فكيف تكون رافعة، وناصبة، وجارة، وهي بلفظ واحد؟

خامسًا: الذي يدل أيضًا على أن العمل فيما بعد حرف العطف، إنما هو لما ناب الحرف عنه، ودل عليه من العوامل، إظهارهم العامل بعده، في نحو: ضربت زيدًا، وضربت بكرًا، ونظرت إلى جعفرٍ ونظرت إلى خالدٍ، فالعمل إذن إنما هو للعامل المراد لا الحرف العاطف.(٢)

رَدّ البصريين على ما ذهب إليه الكوفيون، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ):

أولًا: قولهم إن "الواو" لما نابت عن "رُبَّ" عملت عملها كما أن "واو القسم" لما نابت مناب "باء" القسم عملت عملها وجرت ما بعدها، فهذا غير صحيح؛ لأنه ورد عن العرب الجر بإضمار "رُبَّ" من غير عوض.(٣)

ومنه قول الشاعر:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كُدتُ أَقضي الغَداةَ مِن جَلَلِه(٤)

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٢، ص١١٨، وشرح التسهيل لابن مالك، ج ٣، ص١٨٩، وارتشاف الضرب لأبي حيان، ص ١٧١٧.

(٢) سر صناعة الإعراب، ج ٢، ص ٦٣٧.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور، ج١، ص ٤٧٠، والجنى الداني للمرادي، ص٤٥٥.

(٤) من الخفيف، لجميل بثينة، في ديوانه، ص٥٢، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٢م، ويُروى، "كدت أقضي الحياة من جلله".

اللغة: رسم الدار: ما كان لاصقًا بالأرض من آثار الدار كالرماد، ونحوه، الطلل: ما شُخِصَ من آثارها كالوتد والأثافي.=

أي "رب رسمِ دارٍ"، فحُذِفتْ "رُبَّ" وبقي عملها وهو الجر، ولم يعوض عنها بشيء. (١)

ثانيًا: أن أصل "الواو" أن تكون عاطفة، والعرب اتسعت فيها وجعلتها بمنزلة حروف الجر، فوصَّلت الفعل إلى ما بعدها، فقالوا: استوى الماءُ والخشبةَ؛ فكان القياس بجعلها موصِّلة أن تكون خافضة، لكن العرب راعت أصلها، وهو العطف فلم تخفض بها، و لكن عمل الفعل في الاسم الذي بعدها فقالوا: "استوى الماءُ والخشبةَ"، و"جاء البردُ والطيالسةَ"، وكان القياس أن تخفض ألا ترى أنهم قالوا: "جاء البرد بالطيالسةِ، فخفضوا بـ"الباء"، والحرفان موصِّلان الفعل إلى الاسم، لكن الواو لم تخفض؛ لمراعاة الأصل وهو العطف، فلو كانت الواو قد جُعِلتْ بمنزلة "رُبَّ" لم تخفض، وكان يجب أن يُراعى أصلها كما رُوعِيَ الأصل في الأمثلة السابقة، والاسم الذي بعدها وإن كان قد خُفِضَ فليس الخفض بها؛ لأنه لاحظ لها من الخفض، وإنما الخفض بعدها بـ "رُبَّ" المقدرة، أُقيمت مقامها، ونسبة العمل لها لا بحق الأصل.(٢)

ثالثًا: الدليل على أن "الواو" ليست نائبة عن "رب" أنه يجوز ظهور "رب" مع الأحرف الثلاثة، "الواو"، "الفاء"، و"بل" فيقال: "ورب بلدٍ"، و"بل رب بلدٍ"، و"فرب حورٍ"؛ فلو كانت هذه الأحرف ومنها "الواو" نائبة مناب "رب" لما جاز الجمع بينهما، وإلا لكان جمعًا بين العوض والمعوض عنه(٣).

=البيت من شواهد: الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: د. محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، ج ١، ص ٢٨٥، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٣٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش، ج٨، ص ٥٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج ١، ٤٧٠، ورصف المباني للمالقي، ص ١٥٦.

(١) الخصائص لابن جني، ج، ص ٢٨٥، وشرح الجمل لابن عصفور، ج١، ص ٤٧٠.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ج ٢، ص ٨٧٠.

(٣) والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٣٢٤.

رابعًا: الدليل على أن" واو" رب عاطفة أنه لا يدخل عليها حرف العطف؛ ومما يدل على ذلك دخول حرف العطف على "واو القسم"، فيقال: "ووااللهِ"، و"ثُمَّ واللهِ"؛ لأن "واو القسم" بدل من "باء القسم"، فدخل عليها ما يدخل على الباء، بخلاف الواو التي تسبق "رب" المضمرة.

فلو كانت الواو التي تسبق "رب" حرف جر؛ لجاز دخول حروف العطف عليها كما جاز دخول حروف العطف على الواو التي للقسم؛ فلما لم يدخلها حروف العطف فعُلِمَ بذلك أنها العاطفة، ولا يجوز دخول حرف عطف على مثله، وأن "رب" مضمرة بعدها، والجر بها لا بالواو قبلها، وهذه الواو ليست بنائبة عنها، بل هي دليل عليها.[١]

خامسًا: أما قولهم: إن حرف العطف لا يجوز الابتداء به؛ لأننا نجد أن هذه الواو وقعت في أول القصيدة، واستدلالهم بقول الشاعر:

وبلدٍ عاميةٍ أعماؤهُ

فنرد على ذلك بأن الواو العاطفة يجوز أن تقع في ابتداء الكلام؛ فإنها وإن وقعت في بداية القصيدة كما هو في البيت السابق إلا أنها معطوفة على كلام مقدر كأنه قال: " ورب قفر طامسٍ أعلامه سلكته، وبلد عاميةٍ أعماؤه قطعته"، فالشاعر يصف نفسه بركوب الأخطار وقطع المفاوز والقفار[٢]؛ كما أن القصيدة تجري مجرى الرسائل، وإنما يؤتى بالشعر بعد خَطْب يجري أو خطاب يتصل فيؤتى بالقصيدة معطوفة بالواو على ما تقدمها من الكلام، ومثل ذلك استعملهم في أوائل الرسائل "أما بعد"، فكأن الشاعر هنا قال: "أما بعد ما نحن فيه"، أو "أما بعد ما كنا فيه فقد كان كذا وكذا"، فاستعمالهم للفظ "أما بعد" يدل أنهم يعطفون أول القصيدة على ما قبلها من الحال والكلام، فكذلك "بل" في قول الشاعر:

---

[١] البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ج ٢، ص ٨٧١.

[٢] الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص ٣٢٥.

بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ[١]

فهي وإن كانت بدلًا من "رب"؛ إلا أنها العاطفة فلا محالة.[٢]

التعقيب:

بعد عرض الآراء السابقة في واو "ربَّ" هل هي التي تعمل الجر، أم الجر بعدها بـ "رُبَّ" المقدرة؟، أرى أن الرأي الأولى بالقبول هو الرأي الثاني القائل: إن واو "رُبَّ" لا تعمل الجر فيما بعدها وإنما الجر بـ"رُبَّ" المقدرة بعدها، وأن الواو هي العاطفة، وهو رأي البصريين ومن تبعهم؛ لقوة حجتهم، وسلامته من الاعتراضات الواردة على الرأي الأول القائل: بأن واو "رُبَّ" هي التي تعمل الجر بنفسها، وليست هي " الواو" العاطفة، وهو رأي المذهب الكوفي وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)؛ ولو اتباعنا هذا الرأي لكان يلزم من ذلك مخالفة القياس في عدة أمور منها: أن الواو حرف عطف، فلا يصلح أن تكون حرف جر، ولو كانت حرف جر لما جُمِعَ بينها وبين "رُبَّ"؛ لأنه ورد عن العرب ظهور "رُبَّ" بعد الواو، ولو كان ذلك لكان جمعًا بين العوض والمعوض عنه، ولا ينطبق هذا الكلام على واو القسم؛ لأن واو القسم نابت مناب باء القسم وعملت عملها؛ لذلك جاز أن يدخل على واو القسم ما جاز أن يدخل على باء القسم فجاز دخول حرف العطف على واو القسم فيقال: "ووَاللهِ" كما يقال: "وبِاللهِ"، وكما أن حروف العطف التي منها الواو

---

[١] من الرجز، لسؤر الذئب.

اللغة: التيهاء: الصحراء، جوز تيهاء: أي وسطها، والحجفة: الترس من جلد، كظهر الحجفت: في الاستواء.

البيت من شواهد: سر صناعة الإعراب لابن جني، ج ٢، ص ٦٣٧، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص ٣٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش، ج ٢، ص ١١٨، وشرح التسهيل لابن مالك، ج ٣، ص ١٨٩.

[٢] سر صناعة الإعراب لابن جني، ج ٢، ص ٦٣٧.

حرف غير مختص وغير المختص حقه أن لا يعمل، ولو كانت الواو هي الجارة بنفسها للزم أن تكون "الفاء، وبل" حروف جر مثل "الواو"؛ لإضمار "رُبَّ" بعدهما، فلما بطل كل ذلك دل على ضعف رأي الكوفيين، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)؛ وأن ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) لم يكن موفقًا في اختياره، وموافقته لرأي المذهب الكوفي.

المبحث السادس: المسألة السادسة "مِنْ" ودلالتها على الغاية الزمانية

تمهيد: حروف الجر ثلاثة أضرب، ضرب كائن اسمًا، وحرفًا، وضرب كائن حرفًا وفعلًا، وضرب لازم للحرفية، فالأول خمسة أحرف: "على، وعن، والكاف، و مذ، ومنذ"، والثاني ثلاثة أحرف: "عدا، وخلا، وحاشا"، والثالث تسعة أحرف: "مِنْ، وإلى، وحتى، وفي، والباء، واللام، ورُبَّ، واو القسم، وتاؤه"[١]، فهذه الحروف لها معانيها المختلفة، ومن معاني "مِنْ" أنها تكون لابتداء الغاية، فالنحويون اتفقوا على جواز استعمال "مِنْ في ابتداء الغاية المكانية كقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾[٢]، ولكنهم اختلفوا في استعمالها لابتداء الغاية الزمانية، فنجد الكوفيين ومن تبعهم من البصريين يرون أنها تصلح أن تكون للغاية الزمانية كما صلحت للمكانية، وتبعهم في ذلك ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)[٣]، وبعض البصريين يرون أنها لا تستعمل إلا في الغاية المكانية، وتفصيل ذلك الخلاف على النحو الآتي:

الرأي الأول: يرى أن "مِنْ" تكون لابتداء الغاية الزمانية والمكانية.

---

(١) المفصل في علم العربية للزمخشري، ص ٢٨٨.

(٢) سورة الإسراء من الآية ١.

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج١، ص ٧٩٧.

وقال بهذا الرأي: الأخفش (ت٢١٥هـ)[١]، وابن درستويه (ت٣٤٧هـ)[٢]، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)[٣] وابن مالك (ت٦٧٢هـ)[٤]، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ)[٥]، والمرادي (ت ٧٤٩هـ)[٦]، ونُسِبَ هذا الرأي للكوفيين عامة.[٧]

قال ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): "... وأما استعمال "مِنْ" في غير الزمان- خاصة – فمختلف فيه، فالبصريون يخصصونه، والكوفيون يعممونه، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[٨]، فقد دخلت "مِنْ" على الزمان، وتأولها البصريون، بمعنى: من تأسيس أول يوم، ولا حاجة إلى التأويل".[٩]

يتضح من كلام ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) أنه يميل إلى رأي الكوفيين في إجازتهم استعمال "مِنْ" للغاية الزمانية، والمكانية، ورفضه لرأي البصريين في تخصيصهم استعمالها في الغانية المكانية فقط بقوله: "ولا حاجة إلى التأويل".[١٠]

---

[١] ينظر رأيه في: همع الهوامع للسيوطي، ج٢، ص ٣٧٧.

[٢] ينظر رأيه في: شرح المفصل لابن يعيش، ج٨، ص١٠، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي، ص٧٤٩، ومغني اللبيب لابن هشام، ج٤، ص ١٣٧.

[٣] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص٩٥٩.

[٤] شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج١، ص ٧٩٧.

[٥] البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ت: د. عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ود. زكريا عبد المجيد التوني، ود. أحمد النجولي الجمل، وقرظه، أ. د. عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٢م، ج ٥، ص ١٠٢، ١٠٣.

[٦] توضيح المقاصد والمسالك للمرادي، ص٧٤٩.

[٧] الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، مسألة ٥٦ " مِنْ في الزمان"، ص ٣١٥.

[٨] سورة التوبة من الآية ١٠٨.

[٩] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص ٩٥٩.

[١٠] المصدر السابق، ص ٩٥٩.

حجتهم في ذلك:

استدلوا على جواز استعمال "مِن" في ابتداء الغاية الزمانية بالسماع:

أولًا: وروده في القرآن الكريم:

وردت آيات في القرآن الكريم دلت فيها "مِنْ" على ابتداء الغاية الزمانية ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [١] فقوله تعالى: ﴿أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ دال على الزمان، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[٢] فقوله ﴿يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾دال على الزمان أيضًا.

ثانيًا: ورد ذلك في كلام العرب كقول الشاعر:

لِمَنِ الدِيارُ بِقُنَّةِ الحِجرِ. أَقوَينَ مِن حِجَجٍ وَمِن شَهرِ[٣]

ف "مِنْ" في البيت دالة على ابتداء الغاية الزمانية؛ لدخولها على ما يدل على الزمان هو "الحجج"[٤].

ومنه قول الآخر:

تُخُيِّرنَ مِنْ أَزْمَانِ يومِ حَلِيمَةٍ إِلَى اليَوْم قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ[٥]

---

[١] سورة التوبة من الآية ١٠٨.

[٢] سورة الجمعة من الآية ٩.

[٣] من الكامل، لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه، اعتنى بشرحه، حمدو طماس، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٥، ص٣١، ويروى: أَقوَينَ مِن حِجَجٍ وَمِن دَهرِ. اللغة: القُنَّةِ: أعلى الجبل، الحِجرِ: اسم لمكان باليمامة، أَقوَينَ: أي خلون من كل حياة، حِجَجٍ: السنوات. البيت من شواهد: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٣١٥، وشرح المفصل لابن يعيش، ج٨، ص ١١.

[٤] شرح المفصل لابن يعيش، ج ٨، ص ١١.

[٥] من الطويل، للنابغة الذبياني، في ديوانه، اعتنى بشرحه، حمدو طماس، دار المعرفة بيروت، بيروت، لبنان، ط: ٢، ٢٠٠٥م، ص١٥ ويروى: تُورِثْنَ مِنْ أَزْمَانِ يومِ حَلِيمَةٍ.

اللغة: يوم حليمة: يوم من أيام العرب المشهورة بين الضجاعم، والغساسنة، وحليمة: هي بنت الحارث بن أبي شمر.

البيت من شواهد: شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج ١، ص ٧٩٧، ومغني اللبيب لابن هشام، ج٤، ص ١٣٨، وحاشية الشمني على مغني اللبيب، ج ٢، ص ٨٧.

حيث دخلت "مِنْ" على كلمة "أَزْمَانِ"، فدلت على ابتداء الغاية الزمانية[١].

الرأي الثاني: يرى أن "مِنْ" تدل فقط على ابتداء الغاية المكانية، ولا يجوز أن تكون لابتداء الغاية الزمانية.

وقال بهذا الرأي: سيبويه (ت١٨٠هـ)[٢]، والمبرد (ت٢٨٥هـ)[٣]، وابن السراج (ت٣١٦هـ)[٤]، وابن جني (ت٣٩٢هـ)[٥]، الزمخشري (ت٥٣٨هـ)[٦]، وأبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)[٧]، ونُسِبَ هذا الرأي للبصريين عامة.[٨]

قال سيبويه (ت١٨٠هـ): "وأما "مِنْ" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: "مِنْ" مكان كذا وكذا إلى مكان كذا، وتقول "إذا كتبت كتابًا: "مِنْ فلان إلى فلان"، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها".[٩]

وقال المبرد (ت٢٨٥هـ) :"...منها "مِنْ" وأصلها ابتداء الغاية، نحو: "سرت من مكة إلى المدينة"، وفي الكتاب[١٠]: " من فلان إلى فلان "، فمعناه أن ابتداءه من فلان ومحله فلان".[١١]

---

[١] مغني اللبيب لابن هشام، ج٤، ص ١٣٨.

[٢] الكتاب، ج٤، ص٢٢٤، ٢٢٦.

[٣] المقتضب، ج١، ص١٨٢، ج٤، ١٣٦،ونُسِبَ إلى المبرد رأي آخر وهو إجازته استعمال " مِنْ" لابتداء الغاية الزمانية، ينظر: شرح الفصل لابن يعيش ج٨، ص١٠، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي، ص ٧٤٩، ومغني اللبيب لان هشام، ج٤، ص ١٣٧، وهمع الهوامع، ج ٢، ص٣٧٧.

[٤] الأصول في النحو، ج١، ص٤٠٩.

[٥] اللمع في العربية، ص ٥٩.

[٦] المفصل في علم العربية للزمخشري، ص ٢٨٨.

[٧] الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٣١٦، وما بعدها، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ص٢٥٩

[٨] الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٣١٥، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي، ص ٧٤٩.

[٩] الكتاب، ج٤، ص٢٢٤.

[١٠] ويقصد بقوله في الكتاب: كتاب سيبويه، ينظر: المصدر السابق، ج٤، ص٢٢٤.

[١١] المقتضب، ج ١، ص ١٨٢.

وقال في موضع آخر: "وأما " مِنْ" فمعناها ابتداء الغاية،.....،وأما ابتداء الغاية فقولك: سرت من البصرة إلى الكوفة، فقد أعلمته أن ابتداء السير كان من البصرة".(١)

يتبين من كلام سيبويه (ت١٨٠هـ)، والمبرد(ت٢٨٥هـ)، أن "مِنْ" تستعمل لابتداء الغاية المكانية فقط.

حجتهم في ذلك:

أنهم جعلوا "مِنْ" دالة على ابتداء الغاية المكانية نظير "مُذْ" في كونها دالة على ابتداء الغاية الزمانية، فيقال: "ما رأيته مُذْ يوم الجمعة"، فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية من يوم الجمعة، ويقال: "ما سرت مِنْ بغداد"، فيكون المعنى: أن ابتداء عدم السير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن يقال: "ما رأيته مِنْ يوم السبت"، لا يجوز أن يقال: "ما سرت مُذْ بغداد"(٢). قال سيبويه(ت١٨٠هـ): "وأما "مُذْ" فتكون ابتداء الأيام والأحيان،... ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها، وذلك قولك: ما لقيته مُذْ يوم الجمعة إلى اليوم، ومُذْ غُدْوة إلى الساعة، وما لقيته مُذْ وإلى ساعتك، فجعلت اليوم أول غايتك فأُجْرِيَتْ في بابها كما جَرَتْ "مِنْ" حيث قلت: "من مكان كذا إلى مكان كذا".(٣)

رد البصريين على ما ذهب إليه ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) والكوفيون:

أولوا ما استدلوا به من آيات قرآنية على استعمال "مِنْ" في ابتداء الغاية الزمانية على تقدير حذف مضاف، فالتقدير في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾(٤)

---

(١) المقتضب، ج ٤، ص١٣٦.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص٣١٥، وما بعدها.

(٣) الكتاب، ج٤، ص ٢٢٦.

(٤) سورة التوبة من الآية ١٠٨.

"من تأسيس أول يوم " فحُذِفَ المضاف وأُقِيمَ المضاف إليه مقامه[١] كما في قوله تعالى﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾﴾[٢]، والتقدير: " أهل القرية، وأهل العير" بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه، كما ورد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه في الشعر

كقول الشاعر:"

وَقَد خِفتُ حَتّى ما تَزيدُ مَخافَتي عَلى وَعِلٍ في ذي المَطارَةِ عاقِلِ[٣]

والتقدير: حتى لا تزيد مخافتي على مخافة وعلٍ [٤].

أما ما استدلوا به من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[٥] فأُوِلَ على تضمين "مِنْ" معنى "في" أي في يوم الجمعة[٦]، ويجوز أن تكون "مِنْ" في الآية زائدة على مذهب الأخفش (ت٢١٥هـ) فإنه يجيز زيادة "مِنْ" في الإيجاب كما يجيز زيادتها في النفي، فهو يجيز زيادتها بلا شرط.[٧]

---

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف لابي البركات الأنباري، ص٣١٦، وشرح المفصل لابن يعيش، ج ٨، ص١١

[٢] سورة يوسف، آية ٨٢.

[٣] من الطويل، للنابغة الذبياني، في ديوانه ص ٩٣، ويُروي: لَقَد خِفتُ حَتّى ما تَزيدُ مَخافَتي. اللغة: ذي المطارة: اسم جبل، العاقل: المعقول في الجبل.

البيت من شواهد المقتضب للمبرد، ج ٣، ص ٢٣١، وأمالي ابن الشجري، ط: ١، ١٩٩٢م، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١ج، ص ٧٩، وضرائر الشعر لابن عصفور، ت: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط :١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠م، ص ٢٦٧.

[٤] أمالي ابن الشجري، ١ج، ص ٧٩.

[٥] سورة الجمعة من الآية ٩.

[٦] الإنصاف في مسائل الخلاف لابي البركات الأنباري، ص٣١٧.

[٧] البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع، ص٨٤١.

أما ما استدلوا به من قول الشاعر:

لِمَنِ الدِيارُ بِقُنَّةِ الحِجرِ أَقوَينَ مِن حِجَجٍ وَمِن شَهرِ[١]

فأولوه على تقدير مضاف محذوف، وعلى ذلك يكون التقدير: " مِنْ مَرِّ حجج، ومن مَرِّ دهر، بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه[٢]، أو أن الرواية الصحيحة للبيت، "مُذْ حِجَجٍ، ومُذْ دهرٍ" [٣].

التعقيب:

بعض عرض الآراء السابقة في جواز استعمال "مِنْ" لابتداء الغاية الزمانية، أرى أن الرأي الذي يرتضيه القياس وتطمئن إليه النفس هو الرأي الأول القائل: بجواز استعمال "مِنْ" لابتداء الغاية الزمانية والمكانية، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون وأيدهم في ذلك ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)؛ لكثرة ورود ذلك في كلام العرب نظمًا ونثرًا، وتأويل ما كَثُرَ وجوده ليس بجيد[٤]، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل، مما يدل على أن ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) كان موفقًا في اختياره لرأي الكوفيين.

---

[١] سبق تخريج هذا البيت.

[٢] شرح المفصل لابن يعيش، ج٨، ص١١.

[٣] الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص ٣١٧.

[٤] توضيح المقاصد والمسالك للمرادي، ص٧٤٩، وهمع الهوامع للسيوطي، ج ٢، ٣٧٧.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد توصلت إلى عدة نتائج منها:

-ظاهرة التعميم في الحكم التي ظهرت عند ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في بعض المسائل كأن يقول: "وقوله رافعة لظاهر، احترز من أن يتوهم متوهم تجوزه إذا رفع مضمرًا في مثل قولك: أقائمان هما، أو: أقائمان الزيدان " فإنه لو اقتصر دونه لدخل فيه، وليس بمبتدأ باتفاق"[1]. فابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) يمنع أن يعرب الوصف المقدم مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر، وإنما أوجب أن يعرب الوصف خبرًا مقدمًا، وما بعده مبتدأ مؤخرًا، وهو بذلك مؤيد لرأي الكوفيين على ما فُهِمَ من كلامه ضمنًا، وزعم وهمًا منه أن الإجماع منعقد على ذلك.

-أن ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) لم يجانبه الصواب في كل المسائل التي وافق فيها المذهب الكوفي، ولكنه في بعض المسائل كان محقًّا في تأييده وموافقته لهم، ومن أمثلة ذلك تأييده لرأي المذهب الكوفي في أن "مِنْ" تصلح أن تكون لابتداء الغاية المكانية والزمانية.

- ساعدت طبيعة ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) الأصولية والفقهية إلى قياس كثير من مسائل النحو على المسائل الأصولية والفقهية، فكثيرًا ما كان يستخدم في شرحه ألفاظ ومصطلحات المناطقة والمتكلمين؛ مما أدى إلى صعوبة فهم المراد من كلامه، كما أن ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) مع تأثره بالزمخشري (ت٥٣٨هـ) إلا أن له شخصيته الفريدة التي ظهرت في مؤلفاته وخاصة في شرحه للكافية، فلم يكن مرددًا لآرائه، متعبدًا بأقواله، وكان ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) بصري النزعة دون تعصب؛ لميله أحيانًا لآراء المذهب الكوفي.

---

[1] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ج ٢، ص ٣٥٤.

ومن أهم التوصيات التي أوصي بها الباحثين والدارسين في هذا المجال:

يحظى النحو العربي بكثير من العلماء المبرزين الأفذاذ، برزت شخصيتهم النحوية بشكل لافت بما تركوه من مؤلفات نحوية رصينة توجت بمتون نحوية خالدة، تفتقر إلى اهتمام الباحثين؛ لذا أوصي الباحثين بالاهتمام بتلك المؤلفات وإلقاء الضوء على ما بها من كنوز نحوية، والعمل على دراسة شرح الكافية لابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) والشروح الأخرى للكافية دراسة مقارنة.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[١]

[١] سورة البقرة من الآية ٢٨٦.

فهرس المصادر والمراجع

أولًا: المطبوعات:

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي، ت: د. طارق الجنابي، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ط :١، ١٩٨٧م.

٢- ابن الحاجب النحوي، لمؤلفه أ.د إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة، والنشر، والتوزيع، ط:١، ٢٠٠٥م.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ت: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة، د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٤- أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، ت. د: فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت، دار عمار، عمان.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري، ت: د. جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ٢٠٠٢م.

٦- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، ت: د.حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، ط :١، ١٩٦٩م.

٧- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، ت: د. مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط :٣، ١٩٧٩م.

٨- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ت: د. عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ود. زكريا عبد المجيد التوني، ود. أحمد النجولي الجمل، وقرظه، أ. د. عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٢م.

٩- البداية والنهاية لأبي الفداء الحافظ بن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ط :٧، ١٩٨٨.

١٠- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ت: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٨٦.

١١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر، ط:٢، ١٩٧٩م، ج٢، ص ١٣٥.

١٢- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، ط: ٥، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية، التربية والثقافة والعلوم.

١٣- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، ت: د. عبد الرحمن السليمان العثيمين، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، بإشراف د. أحمد مكي الأنصاري، ١٩٧٦م.

١٤- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، ت: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط: ١، ١٩٨٦م.

١٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: ١، ٢٠٠٠م.

١٦- تراجم رجال القرنين السادس والسابع، المعروف بالذيل على الروضتين، لأبي شامة المقدسي، عرف الكتاب وترجم له، وصححه، محمد زاهد بن الحسن الكوثري، عنى بنشره، وراجع أصله ووقف على طبعه، السيد عزت العطار الحسيني، دار الجيل بيروت، لبنان، ط: ٢، ١٩٧٤م.

١٧- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لبدر الدين بن عمر الدماميني، ت. د: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي.

١٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ت: د. عبد الرحمن على سليمان، ط :١، ٢٠٠١م، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٩- الجامع الصغير في النحو لابن هشام، ت: د. أحمد محمود الهرميل، ١٩٨٠م.

٢٠- الجمل للزجاجي، اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته، الشيخ ابن أبي الشنب، طبع بمطبعة جول كربونل بالجزائر، ١٩٢٦م.
٢١- والجنى الداني في حروف المعاني لابن القاسم المرادي، ت: د. فخر الدين قباوة، و أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.
٢٢- حاشية الشيخ الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام.
٢٣- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي، ت: د. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط :١، ١٩٦٧م.
٢٤- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: د. محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.
٢٥- الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر النعيمي، أعد فهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١٩٩٠م.
٢٦- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني.
٢٧- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، منشورات محمد على بيضون، ط: ١، ١٩٩٩م.
٢٨- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك المسالك لعبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع.
٢٩- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون، ت: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
٣٠- ديوان تأبط شرا، ت: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط: ١، ٢٠٠٣م.
٣١- ديوان لجميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٢م.
٣٢- ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى بشرحه، حمدو طماس، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٥م.

٣٣- ديوان النابغة الذبياني، اعتنى بشرحه، حمدو طماس، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط: ٢، ٢٠٠٥م.
٣٤- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ت: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٣٥- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات للخوانساري الأصبهاني، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط: ١، ١٩٩١م.
٣٦- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: ٢، ١٩٩٣م.
٣٧- سير أعلام النبلاء للذهبي، ت: د. بشار عواد معروف، ود. محي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٩٨٤م.
٣٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، ت: د. عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط :١، ١٩٩١م.
٣٩- شرح ابن عقيل، ومعه كتاب منحه الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف، محمد محي الدين عبد الحميد، ط: ٢٠، ١٩٨٠م.
٤٠- شرح التسهيل لابن مالك، ت: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون.
٤١- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو وهو شرح للشيخ خالد الأزهري، على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، منشورات محمد على بيضون، ط :١، ٢٠٠٠م.
٤٢- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،" الشرح الكبير، ت: د. صاحب أبو جناح "بدون تاريخ ".

٤٣- شرح ديوان رؤبة بن العجاج، ت: د. ضاحي عبد القادر محمد، ود. علي مكي، أعده للطبع وشارك فيه، أسامة محمد أبو العباس، وأحمد عبد النبي أحمد، أشرف على الطبع، ثروت عبد السميع محمد، إصدار مجمع اللغة العربية القاهرة، ط: ١، ٢٠١١م.

٤٤- شرح شذور الذهب تأليف محمد عبد المنعم الجوجري، ت: د. نواف بن جزاء الحارثي، ط:١، ١٤٢٤هـ.

٤٥- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين بن مالك، مطبعة العاني بغداد، ١٩٧٧م.

٤٦- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ومعه كتاب سبل الهدى بشرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: ١١، ١٩٦٣م.

٤٧- شرح الكافية الشافية للعلامة جمال الدين ابن مالك، ت: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، "بدون تاريخ ".

٤٨- شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، شرحه العلامة القاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، وعلى المختصر والشرح حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني، وحاشية السيد الشريف الجرجاني، وحاشية المحقق الشيخ حسن الهروي الفناري، وعلى المختصر وشرحه حاشية السعد والجرجاني، وحاشية الشيخ محمد أبو الفضل الوراقي الجيزاوي، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط: ١، ٢٠٠٤م.

٤٩- شرح المفصل لموفق الدين ابن يعيش إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها ومديرها محمد منير عبده أغا الدمشقي.

٥٠- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، ت: د. جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة الرياض، ط: ١، ١٩٩٧م.

٥١- شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، ت: خالد عبد الكريم.
٥٢- شرح ملحة الإعراب لأبي القاسم الحريري، ت: د. فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط :١، ١٩٩١م.
٥٣- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب النحوي، ت: د. موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٩٨٠م.
٥٤- ضرائر الشعر لابن عصفور، ت: السيد إبراهيم محمد، دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط :١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠م.
٥٥- الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد للإدفوي الشافعي، ت: سعد محمد حسن، مراجعة، و د. طه الحاجري، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.
٥٦- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ت: د. عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
٥٧- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، ت: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة جديدة مصححة اعتمدت على الطبعة الأولى التي عُنِى بنشرها سنة، ١٩٣٢م، ط:١، ٢٠٠٦م.
٥٨- الفوائد الضيائية لنور الدين عبد الرحمن الجامي، ت: أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، العراق، ١٩٨٣م.
٥٩- القواعد النحوية مادتها وطريقتها، تأليف، د. عبد الحميد حسن، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة العلوم، صبحي وشركاه، مطبعة العلوم، ط:٢، ١٩٥٢م.
٦٠- الكتاب لأبي بشر عثمان بن قنبر، ت: عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ٣، ١٩٨٨م.
٦١- كتاب الشعر، شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي، ت: د. محمود محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:١، ١٩٨٨م.

٦٢- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، وعليه كتاب " الانتصاف " فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، للإمام ناصر الدين ابن منير المالكي، اعتنى به وخرج أحاديثه، وعلق عليه، خليل مأمون شيحا، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط: ٣، ٢٠٠٩م.
٦٣- كشف الظنون عن أسام الكتب والفنون لحاجي خليفة، عني بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف مجردًا عن الزيادات واللواحق، وتعليق حواشيه ثم بترتيب الذيول وطبعها العبدان الفقيران إلى الله الغني، محمد شرف الدين يالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
٦٤- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، ت: د. غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط:١، ١٩٩٥م.
٦٥- لسان العرب لابن منظور، دار صادر بيروت.
٦٦- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: د.سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٨٨م.
٦٧- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: د. على النجدي ناصف، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة ١٩٩٤م.
٦٨- المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، ط :٧ "بدون تاريخ".
٦٩- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجري، تأليف د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط:١، ١٩٨٠م.
٧٠- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان لأبي محمد بن عبد الله اليافعي، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط: ١، ١٩٩٧م.

٧١- المساعد على تسهيل الفوائد، " شرح التسهيل لابن عقيل، ت: د. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة، ١٩٨٠م.

٧٢- معجم الأدباء لياقوت الحموي ت: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م.

٧٣- معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صدر بيروت، ط: ٢، ١٩٩٥م.

٧٤- معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف بن اليان بن موسى سركيس، الناشر: مطبعة سركيس بمصر - ١٩٢٨م.

٧٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، ت: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط: ١، الكويت، ٢٠٠٠م.

٧٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ت.د: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي قم - إيران ١٤٠٤هـ، الجزء الثاني.

٧٧- المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري، ت: د. فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، ط:١، ٢٠٠٤م.

٧٨- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، ت: د. كاظم بحر المرجان. دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.

٧٩- المقتضب لأبي العباس يزيد بن محمد المبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٩٩٤م.

٨٠- المقرب لابن عصفور، ت: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط :١، ١٩٧٢م.

٨١- منهج الطالب إلى تحقق كافية ابن الحاجب للرصاص، ت: أ.د. أحمد عبد الله السالم، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ١، ٢٠٢٠م.

٨٢- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي، ت: الشيخ، عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ على محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط :١، ١٩٩٢م.

٨٣- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي، ت: الشيخ، عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ على محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط :١، ١٩٩٢م.

٨٤- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين بن تغرى بردى الأتابكي، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراكات وفهارس جامعة.

٨٥- هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول، ١٩٥٠م.

٨٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لأبي بكر السيوطي، ت: أحمد شمس الدين، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٨م.

٨٧- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ت: د. إحسان عباس، دار صادر بيروت

ثانيًا: الدوريات:

- مجلة المورد، تصدرها مجلة الثقافة والفنون، دار الجاحظ، الجمهورية العراقية، المجلد الثامن، العدد ١، ١٩٧٩م.